الإطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المقدمة:.

تشكل كل من عمليات الاعتمادات والتحصيل المستندي احد اهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية التي ينتظر منها ان تسهم بصورة كبيرة في تنمية اقتصاديات الدول وذلك بالنظر الي الدور التي تضطلع به التجارة الخارجية في تقوية الاقتصاديات بين الدول المختلفة.

كما تمثل عمليات الاعتمادات والتحصيل المستندي ممارسةً تعتبر ذروة سنام العمل المصرفي في مجال التجارة الخارجية والتعامل بالنقد الاجنبي كل ذلك بإصولها الثابتة فنياً ومصرفيا وقانونيا.

وهنا تبرز اهمية هذة العمليات وما تقوم به البنوك من تسهيل وتيسير حركة التجارة الخارجية.

يهدف هذا البحث الي بيان علاقة الاعتمادت المستندية والتحصيل المستندي بالتجارة الخارجية حيث يكمن الانفاق منها في زيادة صادرات الدولة او التحكم في استيراد بعض السلع حسب السياسات الاقتصادية المتبعة للدولة المعنية.

إذن تكمن الاهمية في الدور الذي تقوم به البنوك مثل فتح الاعتمادات واجراء تحصيلات مستندية في تنشيط حركة التجارة الخارجية بالإضافة إلي أهمية التجارة الخارجية لاقتصاديات الدولة وتأثيرها علي ميزان مدفوعات الدول سلباً أوإيجابا.

أهمية البحث:.

تنبع أهمية البحث من الاهمية العلمية للدراسة اذ اهتمت الدراسات السابقة بإيضاح الخطوات اللازمة لإصدار اعتماد مستندي مثالي وخالي من المخاطر ،يركز هذا البحث علي رصد الاعتمادات المستندية للتجارة الخارجية بشقيها صادراُ ووارد من خلال دراسة تطبيقية علي احد البنوك كما سوف يتعرض البحث إلي طرق الدفع الاخري في التجارة الخارجية مركزاً علي التحصيل المستندي باعتباره أكثر شيوعاً وتعاملاً في المصارف السودانية.

مشكلة البحث:.

تعتبر الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي من اهم وسائل الدفع في التجارة الخارجية وتاتي مشكلة البحث في السؤال الاتي:.

ماهو دور كلاً من الاعتمادات المستندية والتحصيلات المستندية في تنشيط التجارة الخارجية واثر ذلك علي حركة الاقتصاد القومي؟

هدف البحث:.

- الهدف الرئيسي هو معرفة دور التجارة الخارجية كما يحقق البحث الاهداف الاتية:.

1. بيان علاقة الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في البنوك بعمليات الصادر والوارد.
2. بيان طرق الدفع في التجارة الخارجية وتوضيح أفضلهاوأكثرهاأمنا لطرفي التعاقد.
3. تحليل الخطوات والإجراءات التي تسبق فتح الاعتماد المستندي في البنوك التجارية.
4. سد الفجوة في الدراسات السابقة.

فرضيات الدراسة:.

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاعتمادات المستندية كوسيلة للدفع وحجم الصادرات.
2. هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين استخدام الاعتمادات كوسيلة للدفع وحجم الواردات.
3. هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين استخدام التحصيل المستندي كوسيلة للدفع وحجم الصادرات والواردات.
4. هناك علاقة إحصائية بين حجم الاعتمادات والتحصيل المستندي .

منهجية البحث:.

يتبع هذا البحث المنهج الإحصائي مصحوباً بدراسة تطبيقية علي احد البنوك التجارية السودانية.

حدود البحث:.

- الحدود المكانية :السودان بنك امدرمان الوطني .
- الحدود الزمنية : 2000 – 2010 م

هيكل البحث:.

ينقسم البحث إلي ثلاثة فصول وخاتمة وذلك علي النحو التالي:.

الفصل الأول التجارة الخارجية وهو يحتوي علي مبحثين الاول مقدمة التجارة الخارجية هيكلها وخصائصها ومدخل لتحليل نظريات التجارة الخارجية، مبحث ثاني مكونات التجارة الخارجية وطرق الدفع في التجاره الخارجية .

الفصل الثاني الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي يحتوي علي مبحثين الأول ماهية الاعتمادات المستندي وتحليل الإجراءات وتوضيح خصائص الاعتمادات

لتنمية التجارة الخارجية،المبحث الثـــاني ماهيـــة التحصـــيل المســـتندي تحليـــل الإجـــراءات وتوضيح الخصائص لتنمية التجارة الخارجية.

الفصل الثالـــث دور بنـــك امـــدرمان الـــوطني فـــي التجـــارة الخارجيـــة يحتوي علي مبحثـــين الأول عـــن بنـــك امـــدرمان الـــوطني النشـــأة والتطـــور وتطـــور الاعتمادت والتحصيلات بالبنك المبحث الثاني اختبار الفروض ومناقشة النتائج.

واخير خاتمة تحتوي علي النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

لم تجد الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي حظاً وافراً من الدراسات والبحوث كما ان البحوث والدراسات السابقة اقتصرت علي النواحي العملية والتطبيقية لإجراءات الاعتمادات المستندية والمخاطر والعقبات التي تواجه عمل الاعتمادات المستندية وتقديم الحلول اللازمة لمجابهة تلك العقبات.

1/:ابوالقاسم عبدالله سيد احمد.[1]

هدفت هذه الدراسة إلي توضيح المخاطر التي يمكن أن تتعرض المصارف التجارية من عدم تطبيق القواعد والأعراف الدوليةUCP500 في عمليات الاعتمادات التي تقوم بتنفيذها ، وقد انتهج الدارس الإحصائي والوصفي والتحليلي ،كما توصلت الدراسة إليأن المصارف السودانية لا تلتزم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية ، كما توصلت إليأن المصارف لا تهتم بالمخاطر الائتمانية التي تنشا عند عمليات الاعتمادات المستندية.

[1]-ابو القاسم الطيب-مخاطر الاعتمادات المستندية-جامعة السودان-مارس 2013

2/هبة زكي مبارك[1].

هدفت الدراسة إليإيضاح الخطوات اللازمة لإصدار اعتماد مستندي خالي من المخاطر ، التعرف بالأعراف والمعايير الدولية الموحدة .

افترضت الدراسة ان المصارف السودانية لا تهتم بالقواعد والأعراف الدولية الموحدة UCP ولا تتوخي الحذر والدقة في عملية فتح الاعتماد.

توصلت الدراسة أليأن المستورد السوداني غير دقيق في إجراءات الاعتماد ،وضعف التأهيل والكورسات الخارجية بالنسبة لكوادر المصارف المتعاملة في الاعتماد.

أوصت الدراسة بتدريب العاملين في مجال الاعتمادات المستندية وإصدار نمازج موحدة لجميع المصارف السودان لفورم فتح الاعتماد يتم إعداده وفق الأعراف الدولية الموحدة.

3/:نزار زين العابدين ابراهيم،[2].

هدفت الدراسة إلي بيان علاقة الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية والمحافظة علي الاعتماد المستندي أفضل طرق الدفع أمنا في التجارة الخارجية .

افترضت الدارسة أن زيادة معدلات المستندية تزيد من معدلات التجارة الخارجية ،كما تمثل الاعتمادات المستندية احد أهم التسهيلات المباشرة التي تقدمها البنوك لعملائها

[1]- هبة زكي مبارك-الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية العقبات والحلول-جامعة السودان-2004م.
[2]- نزار زين العابدين-دور الاعتمادات المستندية في تنشيط التجارة الخارجية –جامعة السودان-2009م

توصلت الدراسة إليأن هناك علاقة قوية جداً وطردية بين حجم الاعتمادات المستندية وحجم الصادرات ،وتوفير الثقة والأمان بين أطراف الاعتماد المستندي تؤدي إلي ازدهار وزيادة حركة التجارة الخارجية.

أوصت الدراسة باعتماد العمل بالاعتمادات المستندية وزيادة المرونة دفعاً لعجلة التجارة الخارجية، وضرورة تفعيل الجهاز المصرفي بحيث ينسجم مع المتغيرات العالمية.

4/ محمد محمد طاهر قريش[1].

هدفت الدراسة إلي تتبع تطور النظام المصرفي في السودان فيما يخص تمويل التجارة الخارجية في الفترة 2002- 2012م محاولاً كشف واقع تمويل قطاع المصارف في السودان عن طريق المنهج الإحصائي التحليلي،وقد توصل الدراسة إليأن المصارف لاتوجه اعلي نسبة من التمويل لقطاع التجارة الخارجية ومن جملة التوصيات قام الباحث بالتوصية بتوجيه القدر الأكبر من الموارد المالية لصالح التجارة الخارجية وخصوصاً قطاع الصادر.

5/عاطف احمد الحسين [2].

تتلخص مشكلة البحث في عدة نقاط ، أهمها عدم وضوح وذكر مرجع البنك في كشوفات الحساب المرسلة من البنوك المراسلة ، مما يؤدي بصورة مباشرة لتراكم المبالغ المعلقة في قسم المراجعة الداخلية (المطابقات) في إدارة العلاقات الخارجية في البنوك المحلية.

وتأتي أهمية البحث من خلال تعرضه للمشاكل المتعارف عليها و الملموسة في كل أقسام المراجعة لحسابات المراسلين بالبنوك المحلية ، ولان تلك المشاكل تؤثر بصوره مباشرة في

[1]-محمد محمد طارهر قريش-تمويل التجارة الخارجية-جامعة السودان-2004م
[2]-عاطف احمد الحسين-المشكلات المحاسبية لحسابات المراسلين وأثرها علي التدفق النقدي-امدرمان الاسلامية-2014م

سيولة البنوك من النقد الأجنبي ، حيث أنها تؤدي لظهور كثير من المبالغ المعلقة خصماً وإضافةً في صفحات المطابقة المخصصة لكل مراسل.

يحاول البحث إثبات أن هنالك مشاكل لها علاقة مباشرة بالمبالغ التاريخية المعلقة في مطابقات المراسلين والتي لها تأثير واضح في نسبة سيولة البنك من النقد الأجنبي.

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في اختيار مشاكل البحث ، كما اعتمد على المنهج الوصفي من خلال تناوله لدراسة الحالات المختلفة من اعتمادات وتحاويل ودفعيات والتي نتجت من خلال تراكم تلك المشكلات ، واعتمد البحث المنهج التاريخي لمتابعة التطور المستمر للتراكم في المبالغ المعلقة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتعرضها الي دور التحصيلات المستندية الذي اصبح رائجاً في الفتره الاخيره اكثر من الاعتمادات المستندية وكذلك استخدام التحليل الاحصائي الذي للوصل في التوصل الي النتائج الامر الذي غفلت عنه غالبية الدراسات السابقة إذ كان الغالب عليها مجرد سرد نظري .

الفصل الاول

التجارة الخارجية

مقدمة:.

في هذا الفصل يقوم الباحث بعرض تعريفي للتجارة الخارجية مبيناً هيكلها وخصائصها ومن ثم التعرض الي النظريات الحديثة والكلاسكية في مجال التجارة الخارجية واخرا يتعرض الي مكونات التجارة الخارجية وطرق وآليات الدفع فيها.

المبحث الاول :.مقدمة التجارة الخارجية هيكلها وخصائصها ونظرياتها

اولاً:.مفهوم التجارة الخارجية:.

تعد التجارة الخارجية اهم واقدم مظاهر العلاقات الخارجية بين الجماعات الدولية لذا جذبت اهتمام الدول والفكر الانساني منذ القدم[1].

فعلاقات التجارة الخارجية المتشاركة تبدا من انتاج السلع المصدرة الي العمليات العديدة التي تتم حتي خروج السلع الي الاسواق الخارجية ثم الحصول علي العملات الصعبة التي تمول شراء احتياجات مشروعات التنمية في البلاد ثم تمتد اثارها المباشرة الي معدل نمو الدخل القومي ومستواه ومن ثم تؤثر علي مستوي الرفاهية الاقتصادية في الدولة[2]

ويخضع مصطلح التجارة الخارجية شانة في ذلك شان الكثير من المصطلحات في العلوم الاجتماعية لتباين كبير في الراي حول نطاق مضمونة والصور التي يتألف منها وفي هذا الخصوص يمكن التميذ بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق والمعني التجارة الدولية بمعناها الواسع.

---

[1]- د..عبدالعزيز عبدالرحمن – اسس التبادل التجاري – القاهرة 1994 –ص1.

[2]- عثمان ابراهيم السيد – الاقتصاد السوداني –(ط2 مارس 1998)-ص201.

ويعطي اصطلاح التجارة الخارجية بمعناها الضيق كــلاً مــن الصــادرات والــواردات المنظورة(السلع) وغير المنظورة (الخدمات) في حين يعطي اصطلاح التجارة الدولية بالاضافة لما سبق الهجرة الدولية (انتقال الافراد بين دول العالم المختلف) وحركة رؤوس الاموال.

وامام هذا التباين في المفاهيم اتجه بعض الكتاب الي اصطلاح التجارة الخارجية للدلالة علي النطاق الضيق لها بينما اطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة علي المعني الواسع منها[1].

ثانياً اهمية واسس قيام التجارة الخارجية:.

(1)أهمية التجارة الخارجية:.

هناك صلة وثيقة بين التجارة الخارجية والرفاهية الاقتصادية فعن طريقها يمكن اشــباع حاجــات ليس بالامكان اشباعها اذا اعتمدت الدولة علي انتاجها ومواردها المحلية وذلك لان البلدان تتفاوت فيما بينها من حيث مزايها الطبيعية والمكتسبة .

وياتي ذلك من تركز الهبات الطبيعية في منطقة دون الاخري الا ان التجارة الدولية انما تعمــل علي اشاعتها وتوزيعها علي بين الجميع[2].

فالتجارة الدولية ماهي الا انعكاس صادق لتفاوت توزيع الثروة علي الدول المختلفة ولــو كانت هذه المصادر موزعة دون تفاوت بين الدول لما ظهرت اهمية التجارة الخارجية بل ما كان لها ان تقوم اصلاً.

وفي الوقت الحاضر اصبحت دول العالم تشكل وحدة اقتصادية متماسكة تعتمد علي بعضها البعض اعتماداً كبيرا ويندر ان تستقل دوله وحدها اقتصادياً عن بقية العالم ،وذلك لان الصــناعة والانتاج ومستوي المعيشة قد ارتبطت جميعها ارتباطاً مباشرا بالتجارة الدولية لتــامين الاســواق الخارجية لتصريف فائض الانتاج.

[1]- د.سامي العفيفي-التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير-الدار المصرية اللبنانية (ط1،) 1991م –ص ص37/36
[2]- د كمال حسن حسين – أصول التجارة الدولية-مكتبة النهضة المصرية-1193م-ص ص 16/14

(2)اسس قيام التجارة الخارجية:.[1]

تقوم التجارة اساسا علي مبداء التخصص وتقسيم العمل حيث ان التخصص يمثل اساس التجارة ولايمكن ان يقوم بدونه نظرا لحاجة الافراد الي مجموعات مختلفة ومتوازنه من السلع المختلفة.

هذا التبادل التجاري يمثل ابسط صورة للتجارة والذي اتسع نطاقة حتي تعدي حدود الدولة الواحدة وشملت دولاً مختلف وكذلك سلع وخدمات مختلفة.

فالتبادل الدولي ينطوي علي مبداء اجتياز الحدود السياسيه لدولة ما فضلاُ عن ان له طبيعة مزدوجة اذ ان كل دولة تعتبر مصدراً ومستورداً في وقت واحد هناك ترابيط بين الصادرات والواردات فلا يتسني لدولة ان تعيش الي الابد دولة مصدرة كما لا يمكن ان لها ان تكون مستوردة فقط ولكن قد تتفاوت نسب الصادرات والواردات بحيث تكون لها ميزه في الصادرات اكثر من الواردات والعكس.

وقد نادي ادم سميث وغيره من الاقتصاديين الي التخصص وتقسيم العمل وابرزوا مزايا الاخذ بها فاذا تخصص الفرد في اداء عمل واحد واتقنه ترتفع درجة مهارته وسرعة وبالتالي انتاجيته وبالتالي يصل الي مستوي اعلي من الرفاهية ويؤدي التخصص الي زيادة مستوي التبادل بين الافراد عليه فان التخصص الدولي يقوم علي نفس المبداء

ثالثا:،مدخل لتحليل نظريات التجارة الخارجية.[2]

تبحث نظريات التجارة الدولية في أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة من اجل هذا تتعرض النظريات لشروط تقسيم العمل الدولي وتتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي كذلك تتعرض النظريات لكيفية توزيع الفوائد الناجمة عن تقسيم العمل

1-د مصطفي محمد عزالعرب-النظرية البحتة للتجارة الخارجية-1995م
2-د-سامي العفيفي –مرجع سابق ،ص ص79-85.

الدولي بين الدول المشتركة في ذلك التقسيم ،وأخيرا تتعرض النظريات لأسباب تخصص الدول المشتركة في تقسيم العمل الدولي في إنتاج سلعة معينة.

أ .النظريات الكلاسيكية:.

1/نظرية التكاليف المطلقة (ادم سميثADAM SMITH)،[1]

اهتم الاقتصاديون الكلاسيك بالتجارة الخارجية وقرروا أن أسباب قيامها و النتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية، وقرروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها فإذا زادت قيمة السلع عن قيمة العمل المبذول في إنتاجها تحولت عوامل الإنتاج إلى إنتاج تلك السلع وتركت السلع التي تقل قيمتها عن قيمة العمل المبذولة فيها، وهذا مبني على قابلية عوامل الإنتاج للتحرك من صناعة إلى أخرى إلى أن تتساوى عوائد عوامل الإنتاج في الصناعات كلها و بهذا يصل الاقتصاد القومي إلى وضع التوازن العام، لكن أن جاز هذا في البلد الواحد فلا يجوز بين البلدان التي تفصلها الحدود.

وأساس دعوى ادم سميث للتخصص و التقسيم الدولي للعمل هو الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تتمتع بميزة مطلقة نفقة مطلقة اقل، فان هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو نفقات مطلقة اقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل بينهما.

الشرط الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين دولتين في رأي ادم سميث هو تلك الميزة المطلقة فيما يتصل بالمنتجات التي تصدرها الدولة ، وعلى هذا ينبغي توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة ، والنتيجة هي زيادة التخصص وزيادة الإنتاجية و الثروة في الدول المعنية .

[1] - كمال حسن حسين-اصول التجارة الخارجية-مكتبة النهضة المصرية-2010م

تدعو النظرية" نظرية التكاليف المطلقة "إلى وجوب جعل التجارة حـــرة بـــين البلـــدان المختلفة وهدف السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة ، لأنهما ستؤدي إلى زيـــادة الثروة لكل بلد ، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل الرسوم الجمركية أو الخطر الكامـــل للواردات تؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي وقد حاول ادم سميث أن يبين الضرر الناتج من تلك العوائق فقسم تلك العوائق إلى نوعين:

-تقييد الواردات من السلع التي يمكن إنتاجها محليا

-تقييد الواردات من البلاد التي يكون الميزان التجاري معها غير موافق ويفترض ادم سميث إن تقييد الدولة من الواردات من الدول الأجنبية غرضه الأساسي هو حمايـــة الصـــناعات الناشـــئة

2/نظرية التكاليف النسبية :.(دافيد ريكاردوDavid RICARDO)[1].

أورد ريكاردو نظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه فـــي " الاقتصـــاد السياســـي و الضريبة "و لقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه ادم سميث في التجارة الخارجيـــة وأوضـــح انـــه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج سلعتين وذلك إذا ما كانت الميزة اكبر في إحدى السلعتين منها في سلعة وهكـــذا فان التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدول لا يتوقف علة مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين.

بني ريكاردو نظريته في التجارة الدولية على نفس التي بنى عليها نظريته في القيمـــة فقيمة أي سلعة في رأيه أنما تتوقف على ما بذل في إنتاجها من عمل على أساس أن هناك علاقة تربط قيمة سلعتهم وتكاليف إنتاجها، وهو في هذا يفترض انه لا يوجد إلا عنصر واحـــد مـــن عناصر الإنتاج و هو العمل وان قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل وحيث انه إذا كانت

[1] - دكتور سامي العفيفي- مرجع سابق .

الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها مستوى (60) يوم عمل وكانت الوحدة من سلعة أخـــرى تحتاج أكثر من ستين يوما لإنتاجها فان قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأولى .

ويوافق ريكاردو ادم سميث على أن قاعدة النفقات المطلقة تعطي ميـــزة مطلقـــة فيمـــا يختص بإنتاج سلعة معينة، ولكنه يعدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية، أما التجارة فان قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر كيفية قيام التجارة بين الدول المختلفة وهنا يبدأ تحليل ريكـــاردو فـــي النفقات النسبية .[1]

ويوضح ادم سميت مدى الضرر البالغ الذي يصيب الاقتصاد القومي من جراء فـــرض ضريبة على الواردات، وذلك ببيان الطريقة التي يتم بها توزيع الموارد بـــين فـــروع الإنتـــاج المختلفة ، فتوزيع الموارد يتم بناء على دافع الربح المادي، فالعامل يذهب إلى الفرع الإنتـــاجي الذي يعطيه أعلى أجر والرأسمالي يستثمر أمواله في الإنتاج الذي يعود عليه بأقصى ربح، وهكذا فكل عامل من عوامل الإنتاج يتجه إلى الفرع الإنتاجي الذي يحقق له أقصى ربح، وهذا يعني انه في نقطة التوازن فان كل عامل من عوامل الإنتاج يكون قد حقق لنفسه أقصى عائد ممكن، وفي نفس الوقت فان هذا الوضع يحقق مصلحة المجتمع، فهناك انسجام مطلق بين ما يحقق المصلحة الخاصة للأفراد و ما يحقق المصلحة العامة للمجتمع، فكأنه توجد يد خفية تدفع الأفراد إلى تحقيق الصالح العام وهذا يعني حصول الدولة على أقصى ناتج يمكن الحصول عليه من موارد الثروة. بالنسبة للأثر الذي تتركه الضريبة الجمركية، هو في الواقع اثر انكماشي في كمية المستورد من السلع التي يفرض عليها الضريبة الجمركية، وبالتالي يزداد الطلب على المنتج محليـــا منهـــا و يرتفع أسعارها، وبحيث لا تتعرض للمنافسة فتقل جودتها ، وسيؤدي زيادة الأرباح في إنتاج هذه السلع إلى أفراد عوامل الإنتاج الموظفة في فروع الإنتاج الأخرى إلى الاتجاه إلى إنتـــاج هـــذه

[1] - محمود يونس –مقدمة في نظرية التجارة الدولية-الدار الجامعية-2009م-ص12

السلعة، وبالتالي فان الأثر النهائي لفرض ضريبة جمركية على سلع معينة أو عدة سلع هو إعادة توزيع الموارد على فروع الإنتاج لصالح السلعة التي فرض عليها ضريبة جمركية و يصبح التوزيع الجديد لموارد مختلفا عن التوزيع الأمثل للموارد والذي يتم بناء على التفاعل الحر لعوامل الإنتاج .

فرض ضريبة جمركية على سلعة معينة يتوقف على اثر فرض تلك الضريبة على الناتج الكلي في البلد المعني، وبين ادم سميث ذلك بان الصناعة التي تنتج سلعة بأعلى من تكلفة الإنتاج بالخارج يعني هذا انخفاض في الإنتاجية في تلك الصناعة، وأذن لو فرضت الضريبة جمركية لحمايتها فان هذا لا يبعث الحافز لدى المنتجين لتحقيق اقل تكلفة إنتاج، أو بعبارة أخرى الزيادة الإنتاجية،

والنتيجة النهائية هي نقص الناتج الكلي القومي، بينما لو سمحت الدولة بالمنافسة الأجنبية للصناعات التي تنتج بتكلفة أعلى فان هذا سيحثها على زيادة إنتاجيتها و الإنتاج بتكلفة اقل وإلا فعلى المنتجين أن يتركوا الصناعة وإذن ستتجه عوامل الإنتاج إلى الصناعات التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وستعود الحرية للتجارة بين الدول في شكل زيادة في الإنتاج الكلي وزيادة الرفاهية الاقتصادية ؛ التفوق النسبي نتيجة لانخفاض تكاليف النسبية و هو الشرط الضروري و الكافي لقيام تجارة بين الدول.

3/نظرية القيم الدولية: جون ستيوارت ميل(John Stuart MILL)[1]

عجز ريكاردو عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي ،ولذلك فان" جون ستيوارت ميل "حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة و تتخصص

[1]- دكتور سامي العفيفي- مرجع سابق .

فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية وقد أورد جون ستيوارت ميل نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي .

ب .**النظريات النيوكلاسيكية:**

نتيجة للنقد الذي تتعرض له النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية وذلك لتبسيطها، وفروضها غير الواقعية، فهي أولا تفترض وجود دولتين في التعامل و سلعتين أيضا.

ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أي سلعة بسلعة أخرى ولكن بثمن نقدي و الإنتاج لا ينحصر في سلعتين و إنما في كثير من السلع، و النظرية أيضا تفترض سريان قانون النفقة الثابتة و لا تبحث بالتالي في زيادة

الإنتاج، نتيجة لخضوعه لتزايد أو تناقص التكاليف، كما أن النظرية وان أشارت لعدم القدرة لعوامل الإنتاج في داخل الدولة الواحدة بين مختلف فروع الإنتاج.

وقد قام مجموعة من الاقتصاديين من أمثال SENIO, LONFIELD, TAUSSIG, EDGWORTHبتوسيع نطاق النظرية و استبعاد فروضها المبسطة.

إذا قامت التجارة بين بلدين فلابد من إن تقوم علاقة معينة بين مستوى الأجور فيها، هذه العلاقة تتحدد بالعلاقة بين مستوى إنتاجية العمل في البلدين.

1/نظرية وفرة عوامل الإنتاج(هيشكراولينHECKSHER OH LIN)[1]

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو اختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى؟ ونظرا لان النظرية الكلاسيكية تقوم على أساس اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة، وان التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة .فقد قام" هيشكر "بتحليل هذه الفروض التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

[1]- دكتور سامي العفيفي- مرجع سابق .

وقد رفض أولين الفروض التي قامت عليها النظرية و هي اعتبار العمل أساسا لقيمة السلعة وانه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة،فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما انفق على السلعة من عمل ولكن فيما انفق من عناصر الإنتاج على السلعة. بيّن أولين أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج و بالتالي في أسعار السلع المنتجة.

2/نظرية ليونتياف(LEONTIEF)[1]:.

قام هذا الاقتصادي بتطبيق اختبار للنظرية الحديثة للتجارة الخارجية على إصدارات وواردات الولايات المتحدة لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع نظرية وفرة عوامل الإنتاج، على أساس إن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال وندرة في عنصر العمل، واستخدم ليونتياف في هذا الاختبار أسلوب تحليل المستخدم المنتج وذلك لحساب رأس المال، وكذلك العمل اللازم للإنتاج في عدد من الصناعات الأمريكية، ووصل إلى النتيجة أن التجارة الدولية بين الولايات المتحدة و الدول الأخرى إنما تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال .

فطبقا لتلك النتيجة فان الولايات المتحدة لديها وفرة في العمل بالنسبة لرأس المال، لان العامل الأمريكي يحيط به تجربة وخبرة وتنظيم ،فان عنصر العمل هو المتوفر في الولايات المتحدة بالنسبة لعنصر رأس المال، وإذن فان على أمريكا إن تصدر سلعا ذات كثافة في عنصر العمل عالية بالنسبة لرأس المال وتستورد سلعا ذات كثافة رأسمالية عالية بالنسبة لعنصر العمل

[1]- دكتور سامي العفيفي- مرجع سابق .

المبحث الثاني:.مكونات التجارة الخارجية وطرق الدفع.

اولاً:مكونات التجارة الخارجية.[1]

تشارك كل المواد والسلع تقريباً في التجارة الدولية. ولكن تختلف الأهمية النسبية للسلع والمواد في المشاركة في التجارة الدولية حسب طبيعة المادة ومدى الطلب عليها في الأسواق والأسعار النسبية لهذه السلع في الأسواق العالمية أي القدرة على المنافسة

1- تجارة المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية: [2]

تندرج تحت هذا البند قائمة طويلة من المواد، حيث تضم المواد الغذائية المنتجات النباتية التي تتمثل بشكل أساسي بالحبوب، وكذلك اللحوم والمشروبات والتبغ أيضاً، فيما تضم المحاصيل الزراعية عدداً كبيراً من الحاصلات التي تسهم في غذاء الإنسان بنسبة قليلة ولكنها تسهم بالمقابل بإمداد الصناعات المختلفة بنسب كبيرة من المواد الأولية.

يشكل القطاع الزراعي مكانة هامة استثنائية بين قطاعات النشاط الاقتصادي، فهو المسؤول عن تزويد السكان بالغذاء والصناعة بالخامات الزراعية لإنتاج الغذاء واللباس وغيرها من المنتجات. ولهذا القطاع بالذات يعود الفضل في قيام التجارة الدولية على نطاق واسع. فخلال عصر الاكتشافات الجغرافية أقام الأسبان والبرتغاليون والإنكليز والفرنسيون مزارع المحاصيل التصديرية في المناطق الحارة التي استعمروها، وأصبح إنتاج هذه المزارع من سكر القصب في البرازيل وتبغ الولايات المتحدة وقهوة البرازيل وكاكاو المكسيك من السلع الدولية. ومع التطور الصناعي في العالم خاصة في الدول المتقدمة أخذ يدخل السوق العالمية المزيد من المناطق الزراعية الجديدة في المناطق المعتدلة والاستوائية على السواء وبأنواع كثيرة من المحاصيل لسد

[1]- د عبدالرؤف رهبان- جغرافيا التجارة الدولية-دمشق 2003-2004- ص ص88 -110
[2]- د.عبد الرؤف رهبان- مرجع سابق

حاجة سكان المدن والمناطق الصناعية التي تنمو باستمرار وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أقيمت من المناطق السهلية الخصبة في العالم الجديد وفي روسيا وأستراليا وإفريقيا الجنوبية مناطق متخصصة في زراعة الحبوب وتربية الماشية لأغراض التصدير، كما أقيمت المزارع العلمية المتخصصة في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية (القطن في مصر، المطاط في البرازيل وإندونيسيا وسريلانكا). كما أتاح استخدام تقنيات التبريد إمكانية نقل اللحوم والفواكه والخضار لمسافات طويلة، ولأول مرة تكتسب السلع الغذائية الأساسية أهمية كبرى في التجارة الدولية.

2- تجارة المعادن والخامات المعدنية[1]:

نجم عن تباين التكوين الجيولوجي بين مناطق الأرض المختلفة سوء في توزع المعادن، نتج عنه تركز شديد في الإنتاج المعدني، بحيث تحتكر إنتاج كل معدن من المعادن مجموعة صغيرة من الدول، وفي بعض الأحيان تسيطر هذه الدول سيطرة شبه تامة على عمليات الإنتاج وذلك من خلال استثماراتها الخارجية في قطاع التعدين. وبما أن المعادن من أهم المواد الأولية اللازمة للصناعة فإنها تدخل في التجارة الدولية بكميات كبيرة.

تنخفض مساهمة الخامات المعدنية في التجارة الدولية من حيث القيمة بسبب رخص أسعارها مقارنة بالمواد المصنعة، حيث لا تشكل نسبة الخامات المعدنية أكثر من 4% من قيمة التجارة الدولية. مع أن نسبة بعض الخامات التي تدخل في التجارة الدولية من مجمل الإنتاج العالمي لهذه الخامات تكون كبيرة في بعض الأحيان، فنلاحظ أن ما يصدر من خامات الألمنيوم يزيد عن 40% من الإنتاج العالمي لهذا المعدن، 33% من إنتاج الحديد و30% من إنتاج البوكسيت، وذلك بسبب تطور الإنتاج في الدول النامية التي مازالت عاجزة عن تصنيع هذه

[1]- د.عبد الرؤف رهبان- مرجع سابق

المعادن محلياً مثل البرازيل وليبيريا وأنجولا وفنزويلا، كما أن بعض الدول الصناعية تصدر الأنواع الرديئة من معادنها وتستورد بدلاً عنها أنواعاً جيدة من الدول الأخرى، كما تفعل فرنسا التي تصدر الأنواع الرديئة من حديدها وتستورد بدلاً عنها أنواع جيدة من السويد والدول الإفريقية.

والواقع أنه لا توجد دول واحدة بين دول العالم تمتلك جميع المعادن التي تحتاجها صناعاتها، وإنما تعمل كل الدول على سد حاجاتها من المعادن عن طريق الاستيراد مما يؤدي إلى قيام نشاط تجاري ضخم في المعادن.

تتكون السوق الدولية للخامات المعدنية من مجموعتين رئيسيتين متميزتين عن بعضهما، تضم الأولى الدول المتقدمة صناعياً (الولايات المتحدة، دول أوربا الغربية، اليابان، كندا، أستراليا) في حين تضم المجموعة الثانية بقية دول العالم بما فيها الدول النامية والمتخلفة. وتسيطر المجموعة الأولى على نحو ثلثي حجم التبادل التجاري للخامات المعدنية في العالم، مما يجعلها في مقدمة الدول المستوردة للمعادن لتأمين حاجات الاستهلاك الداخلي المتنامي باستمرار، ويعود ذلك إلى دور الاستثمارات الخارجية لهذه الدول في قطاع التعدين مما يجعلها تسيطر على قسمٍ كبيرٍ من الإنتاج خارج أراضيها من جهة وعدم تناسب ما تملكه هذه الدول من الخامات المعدنية مع احتياجاتها كماً ونوعاً من جهة ثانية، مما يخلق حاجة ماسة للاستيراد.

3- التجارة الخارجية للمواد الكيماوية[1]:

تعد الصناعات الكيماوية أحد أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، وأسرعها نمواً. فقد زاد إنتاجها خلال نصف القرن الماضي أكثر من خمس عشرة مرة وارتفع وزنها النسبي في الصناعات التحويلية من 9 إلى 14% وفي بعض الأقطار إلى 20%.

[1]- د.عبد الرؤف رهبان- مرجع سابق

وتعد السلع الكيماوية أكثر السلع ديناميكية في التجارة الدولية، حيث نمت صادراتها بمعدل 16.5% سنوياً خلال الفترة 1960–1980 وشكلت أكثر من 15% من صادرات المنتجات الصناعية في معظم الدول التي تسيطر على تجارة المواد الكيماوية.

تحقق الدول المتقدمة صناعياً (الولايات المتحدة، دول أوربا الغربية، اليابان) نحو 88% من الإنتاج العالمي و84% من الصادرات في المواد الكيماوية من حيث القيمة، فيما تنخفض نسبة هذه الدول من الواردات لتصل إلى 61% من الصادرات العالمية. ويسيطر عدد قليل من الدول (الولايات المتحدة، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، اليابان) على أكثر من 75% من إنتاج وتصدير المواد الكيماوية.

4- تجارة الوقود ومصادر الطاقة[1]:

يعد الوقود المعدني (الفحم، النفط، الغاز الطبيعي) أهم مصادر الطاقة المستغلة في الوقت الحاضر، حيث تشكل هذه المصادر الثلاثة نحو 90% من مصادر الطاقة المستغلة في العالم، فيما تشكل المصادر الأخرى (الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، طاقة الرياح، الطاقة النووية) نحو 10% فقط

تشارك مصادر الوقود المعدني بجميع أشكالها في التجارة الدولية، ولكنها لا تشكل نسبة كبيرة في التجارة الدولية من حيث القيمة لأنها تصدر بشكلها الخام، فيما ترتفع حصتها إلى أكثر من 25% من وزن الصادرات الدولية من جميع الموارد.

يدخل الفحم الحجري بكميات قليلة نسبياً في التجارة الدولية مقارنة مع غيره من أنواع الوقود، حيث لا تزيد نسبة ما يدخل في التجارة عن 11% من إجمالي الإنتاج العالمي من الفحم، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

[1]- د.عبد الرؤف رهبان- مرجع سابق

1- ارتفاع تكاليف نقله مقارنة مع تكاليف نقل غيره من المواد الخام أو المواد المصنعة.

2- المنافسة الشديدة من مصادر الوقود البديلة الأكثر مرونة في النقل ، واتجاه معظم الدول التي تفتقر للفحم لاستخدام النفط.

3- الأحداث الدولية والاتفاقات الاقتصادية، حيث حاولت الدول الأوربية ومنذ الحرب العالمية الثانية التدخل مباشرة في عملية الإنتاج والتسويق.

4- الدول المنتجة للفحم هي نفسها المستهلك الأول لهذا الفحم. فنلاحظ أن الصين التي تحتل المرتبة الأولى عالمياً بالإنتاج، حيث يزيد إنتاجها على 1400 مليون طن سنوياً، تحتل أيضاً المركز الأول في الاستهلاك، فهي تستهلك نحو 97% من إنتاجها الفحمي وتصدر الباقي. كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي يقارب إنتاجها المليار طن سنوياً، فهي تستهلك نحو 84% من الإنتاج وتصدر الباقي.

تقوم تجارة الفحم بشكل أساسي بين الدول المنتجة التي تمتلك فائضاً يزيد على حاجتها والدول التي تعاني من نقص في الإنتاج أو التي لا تنتج الفحم أصلاً، وهذا ينطبق على معظم دول أوربا الغربية واليابان وبعض دول آسيا مثل الهند وكوريا الجنوبية وتايوان.

ثانياً:طرق ووسائل الدفع في التجارة الخارجية:.[1]

تطورت التجارة الخارجية تطورا كبيرا في الساحة العالمية لازدياد الحاجات العالمية للتبادل السلعي والخدمي،مما زاد في دائرة المشاركين في هذا المجال وقد فرض هذا الواقع علي الدول تصميم قواعد تحمي المتعاملين وتحفظ حقوقهم وتنظم عملية التبادل بسهولة ويسر.وقد مرت التجارة الدولية بعده مراحل واشكال للتبادل جعلت دخول المصارف فيها حتميا لاكسابها

[1]- د حسن دياب –الاعتمادات المستندية التجارية دراسة مقارنة-المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،لبنان 199م-ط1،ص ص82/73

نوعا من التنظيم والثقة مما حدا لغرفة التجارة الدولية لاصدار القواعد المنظمة لها وفيما يلي اهم واكثر طرق الدفع المستخدمة في التجارة الخارجية :.

1-عملية الحساب المفتوح:.تتلخص في ان المصدر (البائع) يقوم بشحن البضاعة المتفــق عليها مع المورد من قبل تحويل (المشتري) قيمتها عن طريق حوالة او شيك وتعتمد علي السمعه العالمية التجارية للمستورد ، ومن عيوب الدفع تحت الحساب المدفوع انه:.

- يعتمد علي الثقة بين الطرفين فقط.
- ترسل المستندات مباشرةً الي المستورد وليس عن طريق البنك.
- خطورة التذبذب في الاسعار.

2-الاستيراد بدون تحويل قيمة:.[1] وهي عملية استيراد بضاعة من غير ان يقوم المستورد بدفع المبلغ او تحويله من البلد الذي هو فيه اذ يتم خصم المقابل من حساب المستورد في الخارج وهذا النوع من الاستيراد ممنوع في السودان اذ لا بد من ان تحول جميع قيم السلع المســتورده من الخارج عن طريق البنوك المحلية بإستثنا المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي يكون ملاكهــا اجانب ويتم تحديد قائمة محدده لنوع وكمية السلع التي يمكن ان تستورد.

3-التحصيلات المستندية:. وهي قربيه من عمليات الحساب المفتوح غير انها تتم بواسطه البنك في جميع الاجراءات كما انها تعتمد ايضا علي الثقة بين البائع(المصدر) والمشتري(المورد) وتتم عمليات التحصيل المستندي علي ثلاثة اشكال وهي:.[2]

أ-عمليات الدفع المقدم:.في هذه الطريقة يقوم المشتري (المورد) بتحويل المبلغ اولا بواسطه البنك وذلك بعد احضار الفاتورة المبدئية وتحديد فتره الشحن ،يتم التحويل ومن ثم يتنظر شــحن

[1] - صالح الامين- اقتصاديات النقود والمصارف-القاهره 2010-ص25
[2] - مرجع سابق ذكره

البضاعة التي ترسل مستنداتها بواسطه البنك الذي يقوم بدورة بتكملة اجراءات التخليص وعمل مايسمي بفورم الـــــصادر او الوارد

الخاص بالجمارك ،ومن ثم تسليمها للزبون.

ب-عمليات الدفع الاجل:وهي عكس عملية الدفع المقدم اذ في هذه الحالة تاتي المستندات اولا بواسطه البنك ومعها تعليمات البنك المراسل بخصوص شروط تسليم التي تحتوي علي ان يقـــوم المستورد بتوقيع كمبيالة يتعهد فيها بسداد المبلغ في الوقت المحدد .

ج-الدفع ضد المستندات:وفي هذه الحاله تكون التعليمات من البنك المراسل واضـــحه بانـــه لايتم تسليم مستندات البضاعة الا بعد ان يتم التحويل بكامل قيمة الفـــاتورة وغالبـــاً مـــا تـــنص التعليمات علي قيد زمني محدد ،اذا لم يتم فيه التحويل وتخليص المستندات يتم ارجاع المستندات الي البائع(المصدر).[1]

4-الاعتمادات المستندية:. هو وسيلة من وسائل الدفع الخارجي في التجارة الدولية ابتكرها الفكر الاقتصادي وفقا للتطور والتقدم المستمر في طرق وآليات الدفع الغـــرض مـــن تســـويات الدفعيات وضمان وصول المستندات التي تثمل البضاعة المستوردة ،وقد سمي اعتماد مســـتندي استنادا للمستندات المرفقة له.[2]

خاتـــــــــــمـــــــــه:.

وبعد هذا الطرح الموجز نكون قد تعرضنا الي مفهوم التجارة الخارجية ونظرياتها كمـــا تم التعرض مكونات وطرق الدفع في التجارة الخارجية ، ويتضح جليا الدور الذي تلعبة التجارة الخارجية في تطوير اقتصاديات البلاد الامر الذي يستدعي ضرورة العمل علي تطوير قطـــاع

[1] - صالح الامين –اقتصاديات النقود والمصارف-دار النهضة-2008-ص15

[2] - محمد كامل ابوعويضة-الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل –بيروت ص35-2001م

السلع التي تمتاز بميزه تنافسية نسبية لتفعيل عمليات الصادر ودعمها كما يتطلب الامـــر تهيئـــة البيئة المصرفية المناسبة لتسهيل اجراءات الدفع .

يركز الفصل الثاني علي اكثر طرق الدفع استخداما وتعـــاملا وهـــي الاعتمـــادات المســـتندية والتحصيل المستندي.

الفصل الثاني

الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي

مقدمة:

يحتوي هــذا الفصــل علــي مبحثــين الاول عــن مفهــوم الاعتمــادات المســتندية ودورها في التجارة الخارجية وذلك من خلال تحليل الاجــراءات وخطــوات فــتح الاعتمــاد ، مبحث ثاني يحتوي علي التحصــيلات المســتندية مفهومهــا وخصائصــها ودورهــا فــي تنشيط التجارة الخارجية

المبحث الاول: الاعتـــــمادات المســـــتنـــدية

مفهوم الاعتماد المستندي: [1]

الاعتماد المستندي هوعملية يتعهد بموجبها البنك ولحساب عميله المستورد بتسديد مبلغ معين في مهلة محددة إلى شخص ثالث مصدّر، لقاء تسليم مستندات مطابقة تماماً ومطلوبة من المشتري ومثبتة لقيمة البضائع، لمطابقتها ولإرسالها.

أهمية الاعتماد المستندي:

يستعمل الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل في عصرنا الحاضر الاطار الذي يحظى بالقبول من جانب سائر الأطراف الداخلين في ميدان التجارة الدولية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الاطراف جميعا من مصدرين ومستوردين، بالنسبة للمصدر، يكون لديه

(1) الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال ، دراسات في التجارة الخارجية ، الإعتماد المستندي ، موقع إلكتروني على الرابط: *www.eeni.org*

الضمان بواسطة الاعتماد المستندي بأنه سوف يقبض قيمة البضائع التى يكون قد تعاقد على تصديرها وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة إلى البنك الذي يكون قد أشعره بورود الاعتماد.

فوائد الاعتماد المستندي: [1]

أ/ **فوائده كخدمة:** لهذه الخدمة العديد من الفوائد التي تنفع الطرفين منها تلبي الاحتياجات التمويلية لكل من البائع والمشتري عن طريق وضع مركز البنك الائتماني رهن إشارة الطرفين، وتقلل من بعض مخاطر صرف العملات والمخاطر السياسية، ومعترف بها عالمياً ، ومضمونة قانونياً، ويمكن استخدامها في التعاملات التجارية مع كل بلدان العالم تقريباً.

ب/ **الفوائد التي تعود على المستورد:**

يقلل من المخاطر التجارية التي تتعرض لها من خلال ضمان عدمالدفع للمورد ما لم يقدم إثباتات كافية تفيد بإتمام شحن البضاعة، أيضاً يحافظ على السيولة النقدية لديك نظراً لانعدام الحاجة لدفع تأمين أو تسديدالقيمة مقدماً، ويدل على ملاءتك الائتمانية أمام الموردين الذين تتعامل معهم، ويدعم طلب موردك الحصول على قروض ائتمانية من البنك.

ج/ **الفوائد التي تعود على المصدّر:**

يضاعف من صادراتك ومبيعاتك، بينما تقلل من مخاطرك المالية، فهيتمكنك من تقيلل مخاطر الائتمان التجاري نظراً لأن الدفع مضمون من قبلالبنك، ويضمن لك الحصول على ثمن البضاعة، أيضاً يعزز التدفقات النقدية لديك، ويوفر ضماناً أكبر للدفع، إذا قام البنك بتأكيده.

---

(1) الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال–مرجع سابق .

1- نوع الاعتماد من حيث قوة تعهد البنك المصدر:[1]

تتخذ الاعتمادات المستندية صورا مختلفة، يمكن تصنيفها من حيث قوة التعهد (أي مدى التزام البنوك بها) إلى نوعين هما:

أ/ الاعتماد المستندي القابل للإلغاء.: الاعتماد القابل للالغاء أو النقض هو الذي يجوز تعديله أو إلغاؤه من البنك المصدر له في أي لحظة دون اشعار مسبق للمستفيد.

ب/ الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء (الاعتماد القطعي): الاعتماد القطعي أو غير القابل للالغاء هو الذى لا يمكن الغاؤه أو تعديله إلا إذا تم الاتفاق والتراضي على ذلك من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما موافقة المستفيد.

2-نوع الاعتماد من حيث قوة تعهد البنك المراسل:-

يمكن تقسيم الاعتماد إلى قسمين اعتماد معزّز واعتماد غير معزّز:

أ/الاعتماد المستندي غير المعزّز: بموجب الاعتماد المستندي غير المعزّز، يقع الالتزام بالسداد للمصدّر على عاتق البنك فاتح الاعتماد، ويكون دور البنك المراسل في بلد المصدّر مجرد القيام بوظيفة الوسيط في تنفيذ الاعتماد نظير عمولة، فلا الزام عليه إذا أخل أحد الطرفين بأي من الشروط الواردة في الاعتماد.

ب/الاعتماد القطعي المعزّز: في الاعتماد المعزّز يضيف البنك المراسل في بلد المستفيد تعهده إلى تعهد البنك الذي قام بفتح الاعتماد، فيلتزم بدفع القيمة في جميع الظروف ما دامت المستندات مطابقة للشروط، وبالتالي يحظى هذا النوع من الاعتمادات بوجود تعهدين من بنكين

[1] - الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال–مرجع سابق

(البنك فاتح الاعتماد والبنك المراسل في بلد المستفيد) فيتمتع المصدر المستفيد بمزيد من الاطمئنان وبضمانات أوفر بامكانية قبض قيمة المستندات. [1]

3-تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة الدفع للبائع المستفيد:[2]

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي من حيث طريقة الدفع إلى:

أ/ اعتماد الاطلاع.

ب/ اعتماد القبول.

ج/ اعتماد الدفعات

4-تصنيف الاعتمادات من حيث طريقة سداد المشتري الآمر بفتح الاعتماد:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية من حيث مصدر تمويلها إلى:

أ/الاعتماد المغطى كليا.

ب/ الاعتماد المغطى جزئيا.

ج/ الاعتماد غير المغطى.

5- تصنيف الاعتمادات من حيث الشكل:

يمكن أيضا تقسيم الاعتمادات من حيث الصورة والشكل إلى ثلاثة أنواع:

أ/ الاعتماد القابل للتحويل.

ب/ الاعتماد الدائري أو المتجدد.

ج/ الاعتماد الظهير.

1-لأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال–مرجع سابق

[2] - محمد كامل عويضة-مرجع سابق

6- تصنيف الاعتمادات من حيث طبيعتها:

يمكن تقسيم الاعتمادات المستندية باعتبار طبيعة الاعتماد إلى:

أ/**اعتماد التصدير:** هو الاعتماد الذي يفتحه المشتري الأجنبي لصالح المصدر بالداخل لشراء ما يبيعه من سلع محلية.

ب/**اعتماد الاستيراد:**هو الاعتماد الذي يفتحه المستورد لصالح المصدر بالخارج لشراء سلعة أجنبية[1]

ثالثاً: الأطراف المكونة للاعتماد المستندي:[2]

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي وهي الأطراف الأساسية ويأتي إلى جانبهم طرف رابع وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز ، وهى كالتالي:

أ/ المشتري: وهو الذى يطلب فتح الاعتماد.

ب/ البنك فاتح الاعتماد: وهو البنك الذى يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد.

ج/ المستفيد: وهو المصدّر الذى يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته.

د/ البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب.

خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي من بنك واحد:

1- مرحلة العقد التجاري الأصلي: إن التزام المشتري بفتح الاعتماد المستندي ينشأ نتيجة ابرامه لعقد تجاري معين مع المستفيد، والغالب أن يكون ذلك العقد عقد بيع، وفيه يشترط البائع على

1- الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال – مرجع سابق

2- حسن دياب –مرجع سابق.

المشتري دفع الثمن عن طريق اعتماد مستندي. وقد يكون ذلك العقد عقد إجارة أو وكالة بأجرة أو غيرها من العقود.

2- مرحلة عقد فتح الاعتماد: بعد إبرام المشتري لعقد البيع وتعهده فيه بفتح الاعتماد، فإنه يتوجه إلى البنك طالبا منه أن يفتح اعتمادا لصالح البائع بالشروط التي اتفق هو عليها مع هذا البائع،i والتي يذكرها المشتري في طلبه الموجه إلى البنك كي يقبل البائع تنفيذ التزاماته الناشئة من عقد البيع. ويسمى هذا المشتري الآمر أو طالب فتح الاعتماد. [1]

3- مرحلة تبليغ الاعتماد: يقوم بنك المشتري (الآمر) بإصدار الاعتماد، ويرسل خطاب الاعتماد المستندي إلى المستفيد مباشرة متضمنا الإخطار بحقوق والتزامات كل من البنك المصدر للاعتماد والمستفيد من الاعتماد.

4- مرحلة تنفيذ الاعتماد: يقوم المستفيد بشحن السلعة، وتقديم المستندات المطلوبة في خطاب الاعتماد إلى البنك الذي يتولى فحصها وقبولها إن كانت مطابقة، ويدفع البنك حينئذ المبلغ الوارد في الخطاب أو يقبل الكمبيالة أو يخصمها بحسب المنصوص عليه في الخطاب.

خطوات تنفيذ الاعتماد المستندي من بنكين:

لا يقوم بنك الآمر في الغالب بتبليغ الاعتماد مباشرة بنفسه للمستفيد، ولكنه يستعين ببنك آخر أو فرع تابع له في بلد البائع لإبلاغ المستفيد به، ويسمى هذا البنك الثاني البنك المراسل أو مبلغ الاعتماد. ففي هذه الحالة تتم عملية الاعتماد المستندي من خلال تداخل بنكين اثنين وليس بنكا واحدا.

ويقوم هذا البنك المراسل بتبليغ الاعتماد على النحو التالي:

1- الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال-مرجع سابق.

إما أن يقوم بدور الوسيط بين البنك فاتح الاعتماد والبائع دون أي التزام عليه. وقد يقوم بدفع قيمة المستندات إلى البائع عند تقديمها له ضمن شروط الاعتماد.

أو يقوم بتبليغ الاعتماد إلى المستفيد ويضيف عليه تعزيزه. وحينئذ يكفل دفع القيمة للبائع بشرط أن تكون هذه المستندات مطابقة لشروط الاعتماد. [1]

وعلى هذا الأساس تكون الخطوات العملية لاجراء عملية الاعتماد المستندي على النحو التالي:

الخطوات العملية للاعتماد المستندي المنفذ بين بنكين–جدول رقم(1)

رقم الخطوة	المهمة
(1)	يتعاقد البائع مع المشتري، ويتعهد المشتري دفع الثمن بواسطة اعتماد مستندي.
(2)	يطلب المشتري من بنكه أن يفتح اعتمادا مستنديا لصالح البائع مبينا الشروط التي اتفق هو عليها مع هذا البائع.
(3)	يدرس البنك طلب العميل، وبعد الموافقة وتحديد شروط التعامل، يقوم بإصدار الاعتماد وارساله للبنك المراسل في بلد البائع.
(4)	يقوم البنك المراسل بتبليغ الاعتماد للبائع المستفيد، مضيفا تعزيزه على ذلك عند الاقتضاء.
(5) و(6)	يسلم البائع السلعة إلى ربان السفينة، الذي يسلمه وثائق الشحن
(7) و(8)	يسلم البائع المستندات ووثائق الشحن إلى البنك المراسل الذي يدفع له ثمن سلعته بعد التحقق من تطابق المستندات مع شروط الاعتماد.
(9)	يرسل البنك المراسل المستندات إلى البنك المصدر الذي فتح فيه الاعتماد من طرف المشتري.
(10) و(11)	يسلم البنك المصدر في بلد المشتري المستندات إلى طالب فتح الاعتماد مقابل السداد حسب الاتفاق بينها.
(12) و(13)	يسلم المشتري المستندات إلى وكيل شركة الملاحة في ميناء الوصول الذي يسلمه السلعة.
(14)	يقوم كل من البنك المصدر والبنك المراسل بترتيبات التغطية بينهما بحيث يتم تصفية العلاقات بشكل نهائي.

(1) الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال–مرجع سابق.

تضع البنوك عادةً معايير للمصارف المراسلة التي سوف تنفذ عملياتها المصرفية الخارجية ، وتتمثل هذه المعايير في الأتي:

1/ المعيار الاول تلجأ فيه البنوك للدليل العالمي للبنوك (THE BANKERS ALMANAC) وهو دليل يقدم معلومات جيدة وحديثة عن معظم البنوك العالمية ، ويصدر هذا الدليل من قبل شركة REED BUSINESS INFORMATION,U.K ويتألف هذا الدليل من ثلاثة مجلدات تشمل البنوك مرتبة حسب الحروف الأبجدية ، ويتضمن دليل عام 1999 حوالي 4500 بنك.

2/ دراسة وضع البنك المالي من حيث الموجودات والمطلوبات ، وذلك من خلال التقارير السنوية التي تصدرها البنوك وتتضمن هذه التقارير الميزانية وحسابات الاربح والخسائر بالإضافة الى تقرير الإدارة بخصوص المنجزات السابقة وخطط المستقبل مثل فتح فروع جديدة والاستثمار في اسواق معينة وخطط تدريب الموظفين وتقديم خدمات جيده للعملاء.

3/ تصنيف البنك والبلد الذي يتواجد فيه ، ويمكن تعريف مخاطر البلد بأنه حالة عدم التأكد من استرداد الاموال المقرضة الى جهة معينة تتواجد في بلد خارج الحدود وعدم قدرت هذا البلد في توفير العملات الأجنبية الكافية والتي تسمح لمواطنيه بدفع قروضهم الأجنبية. [1]

المبحث الثاني:التحصيل ألمستندي

ماهية التحصيل ألمستندي:.[2]

(هو آلية بموجبها يقوم المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلي البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلي المستورد او الي البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة وتجدر الإشارة في التحصيل أن المستورد لا يمكنه يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.

1- الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال- مرجع سابق.

[2]- موقع البنك الاهلي المصري—www.nbe.com.eg

كما يعرف أيضا بأنه عملية تتم بين البنوك بوثائق تجارية التي تشترط تحويلها إلي المستورد بأمر من المصدر مقابل حصول هذا الأخير علي الوثائق ،ويكون الدفع حسب الشروط المتفق عليها في التحصيل إما تسليم المستندات مقابل دفع قيمتها أو قبولها.

ويتم اللجوء إلي التحصيل ألمستندي إذا كانت العلاقة بين البائع والمشتري جيدة ومبنية علي ثقة متبادلة وكذلك الوضعية المالية للبلدان حسنة.

- **أشكال التحصيل ألمستندي:.**

تحدد أشكال التحصيل المستندي حسب طريقة الدفع في هذا الأخير ،ومنه يوجد شكلين أساسين للتحصيل المستندي هما:.

أولا:.التحصيل مقابل الدفع

أي تسليم المستندات مقابل الدفع،وفي هذه الحالة لا يسلم البنك المستندات للمشتري إلا بعد الدفع الفوري دون أن يتحمل مسؤولية تسليم المستندات فيكون المشتري بذلك معرضا إلي خطر عدم استلام طلبيته .

وهذا النوع من التحصيل المستندي أكثر ضمانا للمورد الذي يفرض بند(الدفع عند أول تقديم للمستندات) فتتم الإشارة إلي هذه العبارة في الأمر بالتحصيل أو الفاتورة وبذلك يضمن المصدر حصوله علي حقوقه.

ثانياً: التحصيل مقابل القبول[1]

هذا النوع من التحصيل يقوم علي أساس تسليم البنك المكلف بتحصيل المستندات والمستعجلة للمشتري مقابل القبول حيث تسحب هذه باسم المشتري ولا يتم قبولها لدي بنك التحصيل وفي هذه الحالة يتحمل البنك إخطار الصرف وعدم الدفع لذا يصر الموردون علي أن يكون القبول مؤيدا من طرف البنك.

[1]- مرجع سابق موقع البنك الاهلي المصري.

أقسام التحصيل المستندي من حيث الزمن:

1-تحصيل مستندي عند الاطلاع: وهو يعني ان البضاعة تدفع قيمتها عند التحصل علي وثائقها فتصبح أداة دفع في التجارة الخارجية .

2-التحصيل المستندي المؤجل وهو تواجد فتره زمنية بين تاريخ حيازة السلعة وتاريخ دفع قيمة الورقة التجارية وتصبح في هذه الحالة أداة دفع وقرض.

أطراف التحصيل المستندي:[1]

يشارك في عملية التحصيل المستندي أربعه أطراف وهم:.

1-الأمر(البائع أو المصدر) وهو الذي يقوم بجمع المستندات وإرسالها إلي بنك مع الأمر بالتحصيل ويسمي الساحب.

2-بنك البائع أو المصدر يستقبل المستندات المرسلة من طرف البائع ويقوم بإرسالها إلي البنك المكلف بالتحصيل حسب الإجراءات المطلوبة.

3-المشتري (المستورد) هو الطرف الذي تقدم له السندات من اجل الدفع والقبول.

4- المكلف بالتحصيل هو المكلف بتحصيل أو قبول المستندات طبقا لأوامر بنك المصدر وهو ما يعرف ببنك المستورد أو المشتري.

مراحل تنفيذ التحصيل المستندي[2]:.

يمر التحصيل المستندي باربعة مراحل وهي علي النحو التالي:.

المرحلة الأولي:.

عند إبرام عقد تجاري بين المستورد والمصدر يقوم هذا الأخير بجمع الوثائق الممثلة للبضاعة ،وتسليمها لبنكه مع تحديد طريقة الأداء المتفق عليها في العقد التجاري،حيث أن الوثائق

[1]- ماهر كنج شكري-العمليات المصرفية الخارجية-مكتبة النهضة-2000م-ص25
[2]- مرجع سابق موقع البنك الاهلي المصري

المستعملة هي نفسها الوثائق المستعملة هي نفسها الوثائق في الاعتماد المستندي ،تبدأ بالفاتورة التجارية النهائية او العقد التجاري الي وثيقة الشحن وقائمة التحصيل المستندي هذه الاخيره التي تحتوي علي معلومات من بينها:

- معلومات خاصة بالمصدر وبنكه.
- معلومات خاصة بالمستورد وبنكه.
- معلومات خاصة بعنوانه ورقم حسابه ورقم الهاتف.
- نوع وطرقة الدفع وشروطها.
- وثيقة التصدير وهي وثيقة خاصة بمصلحة الجمارك ،وثائق المراقبة،وحال ما يعطي البائع الوثائق لبنكه ،معني ذلك أن البضاعة أودعت للناقل .

المرحلة الثانية:

تتمثل في إرسال بنك المصدر الوثائق بعد فحصها إلي كاونتر بنك المشتري مع إعلامه بتسليمها للمشتري حسب الطريقة المحددة مسبقا.

المرحلة الثالثة:

عند استلام بنك المستورد لكل الوثائق المحددة في العقد،يقوم بمراقبتها بواسطة القائمة المحمولة من طرف بنك المرسل،مراقبة تطابق الوثائق مع الثمن،الإمضاء ،الختم.

وبعد تنتهي عملية المراقبة بنك المستورد بالمعالجة،حيث يطلب بنك المستورد من المستورد الوثائق الخاصة بإجراء عملية استخراج فورم الـــIM وتتمثل في إحضار صورة من السجل التجاري والسجل الضريبي وسجل موردين ومصدرين .

بعدها يقوم بنك المستورد بإجراء وإنشاء فورم الـــIM وتسجيل التحصيل المستندي في سجل الـــــIM/XE ويأخذ رقم معين.[1]

[1] - مرجع سابق موقع البنك الاهلي المصري

بعدها يقوم بنك المستورد بإعطاء نسخة من الفاتورة النهائية المختمه من قبل البنك للمستورد الذي بواسطتها يمكنه تخليص البضاعة من الجمارك ،والتي بموجبها أيضا تبين أن المستورد قد سدد الحقوق الجمركية.

خاتمـــــــــــــــــــــــــــة:

من خلال هذه الدراسة للاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي توصل الباحث إلي أن وسيلة التحصيل المستندي من أكثر طرق الدفع شيوعا في التجارة الخارجية لمـــا تكتســـبه مـــن سهوله وسرعة ومرونة لذلك نجد أن حجم التحصيلات المستندية وعددها كبير جدا خصوصا في السودان ويرجع ذلك الي سهولتها ومرونتها ويتضح ذلك اكثر في الفصل الثالث الآتـــي الـــذي يستعرض ويحلل حجم كلا من الاعتمادات والتحصيل المستندي وأثرها علي حركة الصـــادرات والواردات .

الفصل الثالث

دور البنك في تطوير التجارة الخارجية وتحليل الفرضيات

مقدمة:.

يتناول الفصل عرض موجز عن تطور بنك امـــدرمان الـــوطني ودورة فـــي تنشـــيط التجارة الخارجية وذلك في المبحث الاول بينما يتنـــاول المبحـــث الثـــاني تحليـــل الفرضـــيات ومناقشة النتائج .

المبحث الأول:.التعريف ببنك أمدرمان الوطني

أولا: نبذة عامة عن البنك ونشأته: [1]

بنك أمدرمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسؤلية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة من دعامات الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة في معظم أنحاء العالم ، بدأت المرحلة التأسيسية في يناير 1993م وزاول البنك نشاطه المصرفي في أغسطس 1993م وذلك تقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعية الاسلامية ويمارس البنك نشاطه من خلال الرئاسة و18 فرع منها 10 فروع داخل ولاية الخرطوم و8 فروع في الولايات بالإضافة الى توكيل المنطقة الحرة بورسودان وتوكيل السوق الجنوبي نيالا، رأس المال المصرح به مليار جنيه ، المدفوع 523.32 مليون جنيه.

ويتمتع البنك بعضوية العديد من المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية أهمها:

1) عضو صندوق ضمان الودائع المصرفية السوداني (*BDSF*).

---

(1) التقرير السنوي للبنك 2010 .. ص 6

2) عضو اتحاد المصارف السوداني (*SBU*).

3) عضو اتحاد المصارف العربية(*UABS*).

4) عضو المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية (*CIBAFI*).

5) عضو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية(*AAOIFI*).

6) عضو مجلس الخدمات الاسلامية(*IFSB*).

7) عضو شبكة التراسل الدولي (*SWIFT*).

8/ عضو الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (*AABFS*).

هذه العضوية ساهمت كثيرا في توفير فرص للبنك لمزاولة نشاطه فيما يختص بالتجارة الخارجية وآلية الدفع كالاعتمادات المستندية والتحصيلات .

أهم أهداف البنك: [1]

*حشد وقبول مدخرات الجمهور في كافة أنحاء السودان.

*تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.

*يساهم البنك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين.

*تمويل عمليات التجارة الخارجية.

*تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وذلك بإنشاء الفروع في كل ولايات السودان.

*الدعم الاجتماعي والتكافلي لخدمة العاملين بالدولة.

---

(1) مرجع سابق–التقارير السنوية للبنك ص6

أهم ملامح استراتيجية البنك:-[1]

تأتي استراتيجية البنك تحقيقاً لرسالته بأن يسهم بقوة في بناء وطنه إنطلاقاً من موروث شعبه الحضاري وقيمه لتحقيق الخير لمساهمي البنك وللأمة جمعاء، وكذلك إنزالاً لرؤيته في تقديم خدمة مصرفية متميزة لعملائه بما يحقق تطلعات المودعين والمستثمرين والمساهمين على حد سواء باستخدام افضل التقنيات والادوات المصرفية الحديثة وبكادر مؤهل استشرافاً لمستقبل مشرق للسودان.

وقد وضع مجلس الادارة خطة استراتيجية خمسية تنهتي في العام 2011 اتساقاً مع البرنامج الاقتصادي والخطة الخمسية للدولة وبصدد وضع خطة خمسية اخرى تبدأ من العام 2012 وتنتهي في العام 2016 تتسق مع خطط وبرامج الدولة الاقتصادية وكافة المتغيرات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، وفي سبيل تحقيق الرسالة والرؤية السابقتين فيما يلي اهم ملامح استراتيجية البنك:

*الالتزام التام في ضبط مناشط البنك المختلفة باحكام الشريعية الاسلامية.

*استخدام احدث نظم التقنية المصرفية المتاحة في سبيل تطوير مستوى جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك وإرضاءاً للعملاء.

*تطوير المهارات والخبرات لرأس المال البشري عبر التأهيل المستمر.

*التوظيف الأمثل للموارد لزيادة الايرادات وتعظيم الارباح والمحافظة على معدل تكلفة منخفض.

*تمتين وتوسيع علاقات البنك الخارجية.

[1] - مرجع سابق-التقارير السنوية للبنك

تطلعات البنك المستقلبية:[1]

*يسعى مجلس إدارة البنك وإدارته العاليا لزيادة رأس مال البنك والتدرج به ليصل مبلغ مليار جنية سوداني.

*كما يتطلع البنك لمواصلة الاهتمام والتركيز على تطوير التقانة المصرفية إيماناً بأنها الطريق الصحيح الذي يجب أن يسلكه في سبيل الاحتفاظ بريادته بين المصارف السودانية.

*يسعى البنك للتحسين المستمر لترقية جودة الخدمات المصرفية التي يقدمها للعملاء للوصول لأعلى درجات الرضا وولاء العملاء.

*يعمل البنك للمحافظة على موقعه الريادي من حيث إستحواذه على النصيب الأكبر من الودائع والتمويل في الجهاز المصرفي السوداني.

*تقوية موقف البنك والعبور به عبر الحدود ومواكبة تطور الشراكات الاستراتيجية للسودان في المحيط العالمي.

علاقات البنك الخارجية:

يتميز بنك امدرمان الوطني بشبكة مراسلين واسعة تغطي جميع انحاء العالم وذلك لإستحواذه على النصيب الأكبر من حركة التجارة الخارجية بالبلاد حيث يتعامل البنك مع أكثر من 59 مراسل في اروبا واسيا وافريقيا والبلدان العربية وتغطي تعاملاته التجارية الخارجية أقوى وأكبر البنوك الاقليمية والدولية.

تصنيف البنك خلال العام 2010:

تم تصنيف بنك امدرمان الوطني خلال العام 2010 وفقاً لمؤسسات اقليمية وعالمية حيث اشتمل التصنيف على الاتي:

[1] - مرجع سابق–التقارير السنوية للبنك .

1/ منح بنك امدرمان الوطني جائزة البنك الأول في السودان كما اوردته مجلة *THE BANKER AWARDS* من مؤسسة فاينانشال تايمز البريطانية وذلك لتمتع البنك بأكبر حجم ودائع إضافة الى معدل العائد على حقوق الملكية وصافي الارباح وقدرة البنك على إمتصاص الازمات وتجاوز الصعاب التي قد تعترض مسيرته.

2/ حافظ البنك على صدارته للبنوك السودانية ضمن قائمة مائة مصرف عربي حسب مجلة اتحاد المصارف العربية في الاعوام 2006، 2007، 2008، 2009 ، 2010م.

3/ صنف البنك ضمن قائمة أكبر 500 مؤسسة مالية إسلامية حسب تصنيف مجلة *THE BANKER*.

4/ إحتل البنك المرتبة رقم 60 ضمن قائمة أكبر مائة مصرف عربي افريقي بإعتباره المصرف السوداني الوحيد حسب تصنيف مجلة *AFRICAN BUSINESS*ويمكننا التوقع إن شاء الله بإحتلال البنك لمراكز متقدمة في التصنيف خلال الفترة القادمة بسبب النمو العام في المؤشرات المالية خاصة في رأس المال المدفوع وحقوق الملكية.[1]

وهذا التصنيف ذو اهمية بمكان اذ من خلاله يمكن معرفة وضع البنك مع البنوك الخارجية (المراسلين) الامر الذي يعكس قدرة البنك علي التواصل مع البنوك الخارجية مما يسهل عمليات فتح الاعتمادات والتحصيلات.

الشركات التي يساهم فيها البنك رأسمالياً:

1/ شركة سكر النيل الابيض.

2/ شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

3/ بنك الخرطوم.

4/ الشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة.

[1] - مرجع سابق–التقارير السنوية للبنك.

5/ بنك الاستثمار المالي.

6/ شركة تقسيط المحدودة.

7/ الوكالة الوطنية لتأمين الصادرات.

وتكمن اهمية هذه الشركات في الدور الكبير الذي تلعبة في قطاع الصادارت والواردات الامر الذي ينشط حركة التجارة الخارجية وذلك من خلال فتح الاعتمادات صادر ووارد وكذلك التحصيلات المستندية.

أهم مؤشرات الاداء للبنك :

يتناول الجدول التالي اهم مؤشرات البنك خلال الاعوام(2010-2004م) وتكمن اهمية هذه المؤشرات في ما تمثلة من عكس موقف للبنك بالنسبة للبنوك المراسلة اذ من خلال هذه المؤشرات و كلما كان الموقف المالي للبنك ممتاز ذاد ذلك من امكانية التواصل مع البنوك الخارجية المراسلة بل وجذب مزيد من البنوك الجديده الي التعامل مع البنك ،خصوصا الودائع والحسابات التي تفتح بالنقد الاجنبي .

ومن الجدول يتضح زيادة الموجودات بالبنك خلال فترة الدارسة اذ بلغت في العام2010م (7,77156,82)الف جنية مقارنة بالعام 2004م اذ كانت فية جملة الموجودات (2,651702)الف جنية.

بلغت حجم الودائع تحت الطلب مبلغ(1,512,930)الف جنية في العام 2010م مقارنتة بالعام 2004م اذ بلغت (703,631)الف جنية ويرجع ذلك الي الاقبال الكبير من قبل المؤسسات والافراد الي التعامل مع المصارف.[1]

[1] -التقارير السنوية بالبنك –مرجع سابق.

يلاحظ الإقبال الكبير على البنك من جانب العملاء من خلال الزيادة في ودائعهم وذلك للثقة الكبيرة التي يوليها البنك لعملاء في إستثمار ودائعهم ودرجة الأمان الموجودة في البن

جدول رقم(2)

الجدول التالى يوضح اهم المؤشرات المالية. [1]

مؤشرات الأداء المالي للبنك (آلالاف الجنيهات)

البيان	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م	2010م
الموجودات	2,651,702	4,344,254	6,771,078	5,930,403	6,253,794	7,371,025	7,715,682
الودائع تحت الطلب	703,631	1,251,619	1,008,577	1,043,515	1,173,328	1,439,359	1,512,930
حقوق اصحاب الاستثمار	1,286,112	2,172,294	3,222,695	2,996,441	3,245,620	4,157,704	4,308,340
حقوق الملكية	110,841	179,324	134,989	186,931	669,147	691,120	734,175
الايرادات	357,482	482,668	370,209	523,420	465,541	507,910	555,914
المصروفات	107,639	87,826	374,039	100,128	91,807	112,022	132,331
الارباح	19,824	34,740	10,234-	40,562	45,677	50,877	70,590
نسب العائد علي ودائع الاستثمار	19.20%	18%	13.03%	12%	%10	%10	9%

المصدر:التقارير السنوية للبنك2004-2010م

(1) مرجع سابق-التقارير السنوية للبنك.. ص12.

يلاحظ الفرق الكبير بين الأربع سنين الأولى من 2004 الى 2007 والثلاث سنين الأخيرة من 2008 الى 2010 في زيادة حقوق اصحاب الملكية ويتأتى ذلك من خلال الإهتمام الواضح من قبل المساهمين في إستقرار ودعم البنك لكي يتطلع الى دوره الريادي بين البنوك

احتل البنك مراتب مرموقة من بين البنوك في جانب الإستثمارات حيث لديه عدد مقدر من العملاء المميزين في السوق السودانية المعروفين هذا غير الإقبال من العملاء الاخرين ،لذلك حافظ البنك على نمو إيراداته في زيادة ملحوظة والتي يعبر عنها الجدول أعلاه خلال السبع سنين من 2004 الى 2010.

السمة الواضحة في الجدول أعلاه هي ثبات المصروفات في نسب متدنية عدا سنة 2006 وذلك الإرتفاع يعزى الى التغير الواضح في شكل البنك من التغيير في شكل المباني والإهتمام بها وذلك التغيير في أدوات العمل والتحديث فيها لكي يواكب متطلبات المرحلة

من خلال الزيادة الواضحة في المصروفات تدنت الارباح في عام 2006 ولكنها عادت بقوة الى الزيادة وذلك من خلال اهتمام اصحاب الملكية بالبنك واستقراره وفي ظل القيادة الرشيدة والاهتمام الواضح بريادة البنك ودوره في المساهمة في الاقتصاد السوداني

تدنت نسبة العائد على الودائع الاستثمارية وذلك لان النسبة كانت مرتفع جداً بالمقارنة مع البنوك الاخرى ، وتم تقليل النسبة تدريجياً للعمل على زيادة نسبة راس مال البنك وتقوية مركزه المالي عموماً.[1]

[1] -التقارير السنوية للبنك-مرجع سابق.

ثانيا:. تطور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي بنك امدرمان:.

يتطرق الباحث إلي حركة ونشاط وحجم كل من الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي خلال فترة الدراسة وبيان التقلبات زيادةً وانخفاضاً في حجم هذه التحصيلات والاعتمادات المستندية.

اولاً:. تطور الاعتمادات المستندية .

جدول رقم(3)

حجم الاعتمادات المستندية (مليون دولار)

السنه	الاعتمادات
2000	950.00
2001	1,524.00
2002	2,741.00
2003	1,753.00
2004	1,366.00
2005	2,335.00
2006	1,890.00
2007	1,626.00
2008	2,994.00
2009	3,419.00
2010	3,776.00

المصدر:تقارير بنك امدرمان الوطني2000-2010م

يلاحظ من الجدول اعلاه تذبذب حجم الاعتمادات خلال فترة الدراسة اذ ان الغالب علي هذا التذبذب الزيادة ولكنها غير كبيرة اذ يعزي ذلك الي عدة اسباب منها ادارية تتعلق بالتعقيدات والاجراءات المعقدة في فتح الاعتمادات ومنها ما هو متعلق بالحظر الاقتصادي وخروج العديد من البنوك المراسله عن التعامل مع السودان نسبةً للعقوبات التي تفرض عليها جراء ذلك،والرسم البياني التالي يوضح ذلك جليا.

المصدر:. اعداد الباحث– شكل رقم(1)

ثانياً:. تطور التحصيلات المستندية

جدول رقم(4)

حجم التحصيلات المستندية خلال الفترة2000–2010م(مليون دولار)

السنه	التحصيلات
2000	1,319.00
2001	1,676.00
2002	2,460.00
2003	2,626.00
2004	2,928.00
2005	3,564.00
2006	4,203.00
2007	5,689.00
2008	5,812.00
2009	7,196.00
2010	9,175.00

المصدر تقارير بنك امدرمان الوطني2000–2010

يلاحظ من الجدول اعلاه تطور حجم التحصيلات المستندية خلال فترة الدراسة بالزيادة بصورة ملحوظة جدا اذ بلغت الزيادة القمة في العام 2010م بمبلغ9,175مليون دولار وهذه الزيادة الملحوظة والمطردة في حجم التحصيلات المستندية مع مر الزمن تعزي الي عدة اسباب منها ميول الكثير من المصدرين الي التعامل بها لانها اكثر مرونه واسرع اجراءً مقارنتة بالاعتماد كما نجد ان صيغة الدفع المقدم في التحصيلات المستندية ذات الحظ الاوفر في حجم هذه التحصيلات اذ تقارب الـ70% من حجم التحصيلات المستندية تليها صيغة الدفع ضد المستندات ثم صيغة الدفع الآجل.

الشكل البياني التالي يوضح جلياً هذا التطور والزيادة المطردة في حجم التحصيلات المستندية

شكل رقم(2)

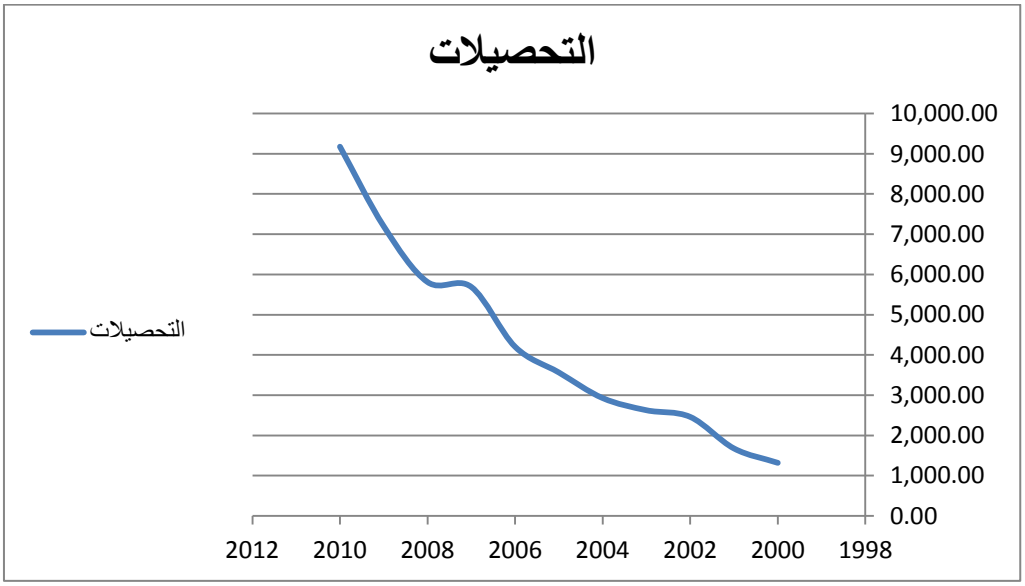

المصدر:. اعداد الباحث

تجدر الاشارة ايضا الي ان من الاسباب التي ادت الي هذا التحول من الاعتمادات المستندية الي التحصيلات تكمن في عدم مقدرة تغطية البنوك لهذه الالتزامات من حساباتها الاجنبية بالخارج وهذا الامر دفع البنوك الي تقليل عمليات الاعتمادا

المبحث الثالث:.تحليل الفرضيات ومناقشة النتائج

ناقشت فرضيات البحث تاثير كلا من الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي علي التجارة الخارجة آخذةً في ذلك تاثيرهما علي حجم الصادرات وحجم الواردات،وفي هذا الصدد سوف يتم اجراء التحليل علي حجم الصادرات التي تمت عن طريق بنك امدرمان الوطني وتاثير كلاً من الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي عليها وكذلك اثرها علي حجم الواردات لبيان ما اذا كانت العلاقة ذات دلاله احصائية و اقتصادية ام لا.

ولغرض التحقق من الفرضيات أعلاه تم استخدام تحليل الانحدار الخطي باعتبار ان حجم التحصيلات المستندية والاعتمادات هي المتغير المستغل بينما المتغير التابع الصادرات التي تمت عن طريق بنك امدرمان الوطني والواردات.

اولاً:. علاقة الصادرات بحجم الاعتمادات والتحصيلات المستندية.

يمكن توضيح العلاقة بنموذج الانحدار التالي:.

$$Y_1=B+B_1X_1+B_2X_2+M$$

حيث ان:.

Y1 =تمثل حجم الصادرات عن طريق البنك.

X1=تمثل حجم الاعتمادات.

X2=تمثل حجم التحصيلات.

M=حد الخطاء العشوائي.

الجدول التالي يوضح حجم الصادرات التي تمت عبر بوابة البنك وحجم الاعتمادات والتحصيلات المستندية خلال الفتره (2000-2010) مليون دولار

جدول رقم(5)

السنة	حجم الصادر	الاعتمادات	التحصيلات
2000	6,410.00	950.00	1,319.00
2001	6,350.00	1,524.00	1,676.00
2002	7,101.00	2,741.00	2,460.00
2003	8,280.00	1,753.00	2,626.00
2004	7,620.00	1,366.00	2,928.00
2005	6,290.00	2,335.00	3,564.00
2006	5,890.00	1,890.00	4,203.00
2007	5,320.00	1,626.00	5,689.00
2008	5,210.00	2,994.00	5,812.00
2009	4,990.00	3,419.00	7,196.00
2010	3,850.00	3,776.00	9,175.00

التقرير السنوي بنك امدرمان الوطني 2000-2010م

يلاحظ من الجدول تذبذب حجم الصادرات عبر البنك اذ بلغت اقصي قيمة لها في العام 2003م اذ بلغت (8,280)مليون دولار بعد ذلك اخذت بالانخفاض الي ان وصلت(3,850)مليون دولار في العام 2003م.

العلاقة بين المتغيرات:.يوضح الجدول التالي درجة الارتباط بين متغيرات النموزج

		y1	x1	x2
Pearson Correlation	y1	1.000	.638	-.830
	x1	.638	1.000	-.802
	x2	-.830	-.802	1.000
Sig. (1-tailed)	y1	.	.017	.001
	x1	.017	.	.001
	x2	.001	.001	.

المصدر :.اعداد الباحث بواسطة الـــــSPSS جدول رقم(6)

من الجدول رقم (8) يمكن تحليل النتائج الاتية:.

أ-توجد علاقة متوسطه طردية بين حجم الاعتمادات المستندية وحجم الصادرات وعند مستوي معنويه(5%) ،حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.638) وبمستوي معنوية (0.017) وهي اقل من (0.05)،وهذا يعني انه كلما زاد حجم الاعتمادات المستندية زادت حجم الصادرات والعكس صحيح.

ب- توجد علاقة قوية سالبة بين حجم التحصيلات المستندية وحجم الصادرات وعند مستوي معنويه(5%) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.830-) وبمستوي معنوية (0.001) وهو اقل من (5%) وهذا يعني كلما زادت التحصيلات المستندية قلت حجم الصادرات ،ويرجع السبب في ذلك الي ان التحصيلات تحتاج الي ثقه كبيرة بين البائع والمشتري وهذا ما لا يتوفر غالباً للمصدرين السودانين مع المستوردين الاجانب نسبة الي اجراءات الحظر الاقتصادي وقلة عدد البنوك المراسة.

ج- توجد علاقة عكسية قوية بين الاعتمادات المستندية والتحصيلات توضحها درجة الارتباط التي بلغت(0.802-)عند مستوي معنوية (0.001)وهو اقل من (5%) وهذا يعني انه كلما زادت عدد الاعتمادات قلت التحصيلات المستندية والعكس صحيح اذ يميل الموردون غالبا الي التحصيلات لانها اكثر سرعةً ومرونةً وكذلك تبعث الثقة في البائع خصوصا طريقة الدفع المقدم وهذا واضح جلياً في نموزج حجم الواردات الذي ياتي تحليله لاحقاً.

- **قياس معالم النموذج ودرجة ملاءتها.**

تم وضح معادلة الانحدار الاتيه $Y_1=B+B_1X_1+B_2X_2+M....$ (1)

لكن عند اجراء التحليل ظهرت بعض المشاكل الاحصائية لذلك تم استبعاد معامل التحصـــيلات المستندية من النموزج باعتبار ان غالبية الصادرات التي تتم عبر البنك تكون آلية الـــدفع فيهـــا الاعتمادات المستندية علية اصبح النموذج كالاتي

$$Y_1=B+B_1X_1+M.....(2)$$

وبعد اجراء التحليل علي المعادلة(2) توصلنا الي النتائج التالية:.[1]

$$Y_1=8087.58+.888\ X_1.....(3)$$

1-بزيادة الاعتمادات المستندية لدي بنك امدرمان الوطني سنوياً بالاف الـــدولارت،فان حجـــم الصادرات عبر البنك تزيد بمقدار(888)الف دولار ،ويتضح تـــاثير الاعتمـــادات علـــي حجـــم الصادرات من خلال اختبار T البالغة(2.48) ومستوي معنويتها(0.035) الذي هو اقـــل مـــن (5%)،وتاكدت هذة النتيجة من خلال قيمة اختبار(F)البالغة (6.177) عندي مســـتوي معنويـــة (0.035) وهو اقل من(5%) وهي تقيس معنوية النموزج.

2-بلغت قيمة معامل التحديد(R)،(63%) وهي تعني ان الـــ63% من التغيرات التي تحصل في الصادرات عبر البنك تعزي الي حجم الاعتمادات المستندية لدي البنك،بينمـــا نســـبة الـــــ37% المتبقية من التغيرات التي تحدث في حجم الصادرات تكون سببها متغيرات اخري غير متضمنه في النموذج[2].

ثانيا:. علاقة الواردات بحجم الاعتمادات والتحصيلات المستندية.

يمكن توضيح العلاقة بنموذج الانحدار التالي

$$Y_2=B_0+B_1X_1+B_2X_2+M$$

[1] -ملحق رقم(1)
[2]- ملحق سابق ذكره.

حيث ان:.

Y_2 =تمثل حجم الواردات عبر طريق البنك.

X_1=تمثل حجم الاعتمادات.

X_2=تمثل حجم التحصيلات.

M=حد الخطاء العشوائي.

الجدول التالي يوضح حجم الاعتمادات التي تمت عبر بوابة البنك وحجم الاعتمادات والتحصيلات المستندية خلال الفتره (2000-2010)مليون دولار.

جدول رقم(7)

السنة	حجم الواردات	الاعتمادات	التحصيلات
2000	1,150.00	950.00	1,319.00
2001	1,540.00	1,524.00	1,676.00
2002	2,150.00	2,741.00	2,460.00
2003	2,250.00	1,753.00	2,626.00
2004	2,154.00	1,366.00	2,928.00
2005	2,145.00	2,335.00	3,564.00
2006	1,950.00	1,890.00	4,203.00
2007	1,845.00	1,626.00	5,689.00
2008	3,520.00	2,994.00	5,812.00
2009	4,570.00	3,419.00	7,196.00
2010	5,701.00	3,776.00	9,175.00

المصدر تقارير بنك امدرمان الوطني 2000-2010م

يلاحظ من الجدول اعلاه تطور الاعتمادات خلال سنوات الدراسه اذ الغالب علي اتجاه تحركها الزيادة اذ بلغت اقصي قيمة لها في العام 2010م اذ بلغت (5,701)مليون دولار كما نجدها قد تذبذت في اتجاه الانخفاض في العامين 2006م و2007م علي التوالي غير انها بداءت في الزيادة مرة اخري في العام 2008م.

- **العلاقة بين متغيرات النموزج:.**

✓ **درجة الارتباط بين المتغيرات**

يوضح الجدول التالي درجة الارتباط بين كل من المتغيرات الثلاثة(Y_1, X_1, X_2) ومعنوية ذلك الارتباط.

		y2	x1	x2
Pearson Correlation	y2	1.000	.904	.898
	x1	.904	1.000	-.802
	x2	.898	-.802	1.000
Sig. (1-tailed)	y2	.	.000	.000
	x1	.000	.	.001
	x2	.000	.001	.

اعداد الباحث باستخدام الـــــSPSS- جدول رقم(8)

1-يتضح من الجدول اعلاه ان هناك علاقة طردية قويـــة بـــين حجـــم الاعتمـــادات المســـتندية وحجم الواردات اذ بلغ معامل ارتباط بيرســـون(.904)عنـــد مســـتوي معنويـــة (0.00) وهـــو اقل من (5%) مما يـــدل علـــي ان كلمـــا زادات حجـــم الاعتمـــادات المســـتندية زادت حجـــم الواردات عبر بوابة بنك امدرمان الوطني.

2-توجد علاقة طردية قويه ايضا بين حجـــم التحصـــيلات المســـتندية وحجـــم الـــواردات اذ بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.898) ودرجـــة معنويـــة(0.00) مقارنتـــة (5%) ممـــا يدلل علي وجود علاقة احصائية طردية بين المتغيرين.

3-يوجد ارتباط قوي وسالب بين كــلا مــن الاعتمــادات والتحصــيلات المســتندية اذ بلــغ معامل الارتباط (0.802-)ودرجة معنوية (0.01) وهي اقل من (5%).

•قياس معالم النموذج ودرجة ملاءتها:.

تم التوصل الي المعادلة والنتائج التالية وذلــك بعــد اجــراء الانحــدار المتعــدد علــي معادلــة النموذج:.

$$Y_2 = -269.65 + 0.789X_1 + 0.273X_2$$

تشير نتائج هذا النموذج الي الآتي:.[1]

1- بزيادة حجم الاعتمادات المستندية ،فــان حجــم الــواردات ســيزداد بمقــدار (789) الــف دولار ،وقد اتضح ان حجم الاعتمادات تؤثر علــي حجــم الــواردات عبــر البنــك وذلــك بالاستناد الي قيمة اختبار (T)البالغة(2.76) بمستوي معنويــة (0.025) وهــي اقــل مــن (5%)أي نقبل الفرض القائل بان الزيادة فــي حجــم الاعتمــادات المســتندية تزيــد مــن حجم الواردات عبر البنك.

2- بزيادة حجم التحصيلات المستندية ،فان حجــم الــواردات ســيزداد بمقــدار (273) الــف دولار ،وقد اتضح ان حجم التحصيلات تؤثر علي حجــم الــواردات عبــر البنــك وذلــك بالاستناد الي قيمة اختبار (T)البالغة(2.59) بمستوي معنويــة (0.025) وهــي اقــل مــن (5%)أي نقبل الفرض القائل بان الزيادة فــي حجــم التحصــيلات المســتندية تزيــد مــن حجم الواردات عبر البنك.

3- بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (0.90)،وتعنــي هــذه القيمــة ان 90% مــن التغيــرات التي تحدث في حجم الواردات يكون ســببها حجــم كــلاً مــن التحصــلات والاعتمــادات

[1] -ملحق رقم (2)

المستندية بينما 10% ترجع الي العوامل الاخري غير المدرجة في النموزج،وتأكدت هذه النتيجة من خلال قيمة اختبار(F)التي بلغت(36.26) عند مستوي معنوية (0.00) وهي اقل من 5%.

4- بلغت قيمة الخطا القياسي للنموزج (489.28) وهي تشير الي التباين الكبير في حجم الواردات السنوية نسبة لعلاقتها بحجم الاعتمادات والتحصيلات المستندية لدي البنك.

اختبار الفرضيات مناقشة النتائج:.

من خلال النموذجين اعلاه تم التوصل الي عدة نتائج فيما يتعلق بتاثير كلاً من الاعتمادات المستندية والتحصيلات علي حجم الصادرات والواردات وذلك علي النحو التالي:.

1-وجود علاقة طردية بين حجم الاعتمادات المستندية والصادرات وهذا يؤيد الفرض القائل بان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الصادرات والاعتمادات.

2-تم استبعاد التحصيلات من نموذج الصادرات لعدم معنويتها احصائياً وهذا يرجع الي الممارسة العملية اذ نجد ان اغلب عمليات الصادر تتم بواسطة الاعتمادات ولكن نظرياً فان ذيادة حجم التحصيلات تزيد من الصادر .

3- وجود علاقة طردية بين حجم الاعتمادات المستندية والواردات هذا يؤيد الفرضية القائله بان هناك علاقة ذات دلاله احصائية بينهما.

4-وجود علاقة طردية بين حجم التحصيلات المستندية والواردات هذا يؤيد القائله بان هناك علاقة ذات دلاله احصائية بينهما.

5-هناك علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين كلاً من حجم الاعتمادات المستندية والتحصيلات وهذه النتيجة تؤيد الفرض الرابع القائل ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بينهما، وتكمن اهمية هذه العلاقة في ان الزيادة في حجم الاعتمادات تخفض حجم التحصيلات والعكس صحيح

،والواضح من خلال هذه الدراسة ان هناك زيادة كبيرة في حجم التحصيلات المستندنية مقارنة بالاعتمادات ومن المعلوم ان هذه الوسيلة ذات مخاطر عالية علي المستفيدين بالتالي يمكن ان تهدد مسار ونشاط التجارة الخارجية اذ ان الموردين والمصدرين عموما يسعون الي وجود آلية آمنة تحفظ لهم حقوقهم.

الخـــــاتـــمة

اولاً النتائج:.

من خلال هذه الدراسة والتحليل لاثار كلاٌ من الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي علي حجم الصادرات وحجم الواردات الامر الذي يعكس مدي مساهمه البنك في تنشـــيط حركـــة التجارة الخارجية فانه قد تم التوصل الي النتائج الآتيه:

1- هناك علاقة قوية جدا وطردية ذات دلاله احصـــائية بـــين الاعتمـــادات المســـتندية وحجـــم الصادرات بالبنك ،أي كلما زادت الاعتمادات المستندية زاد حجم الصادرات والعكس صحيح.

2- هناك علاقة قوية جدا وطردية ذات دلاله احصائية بين الاعتمادات المستندية وحجم الواردات بالبنك ،أي كلما زادت الاعتمادات المستندية زاد حجم الواردات والعكس صحيح.

3- لاتوجد علاقـــة ذات دلالـــه احصـــائية بـــين كـــلاُ مـــن التحصـــيلات المســـتندية وحجـــم الصادرات عبر البنك ، وهذا طبعا منافي للواقع النظـــري لكـــن ترجـــع عـــدم هـــذه العلاقـــة الاحصائية الي قلة التحصيلات المستندية فـــي مجـــال الصـــادر اذ ان الغالـــب فـــي التحصـــيل المستندي بالبنك عبارة عن عمليات اســـيتراد ،ويرجـــع الامـــر الـــي اســـباب عـــده ابرزهـــا الحظر الاقتصادي وتبعياته من عدم الثقة المطلوبه بـــين البـــائع والمشـــتري اذ مـــن المعلـــوم ان عمليات التحصيل المستندي تحتاج الي درجة كبيرة من الثقة بين البائع والمشتري.

4- هناك علاقة قوية جدا وطرديـــة بـــين التحصـــيلات المســـتندية وحجـــم الـــواردات عبـــر البنـــك ،وهـــي ذات دلالـــه احصـــائية أي كلمـــا زادت التحصـــيلات المســـتندية زادت حجـــم الواردات عبر البنك والعكس صحيح.

5- توجد علاقة عكسية بين حجم الاعتمادات المستندية والتحصيلات المستندية ويرجع الامر الي عدة اسباب منها سرعه وسهوله اجراءات التحصيلات المستندية عكس ما هو في اجراءات الاعتمادات المستندية ،عدم وجود مراسلين كفاية مع البنوك السودانية عامة قلل من ثقة الموردون من الخارج اذ اصبحت عمليات الاعتمادات قليله الاقبال .

6- التحصيلات المستندية والاعتمادات المستندية من اكثر الادوات استخداما في التجاره الخارجية .

7- تمثل التجارة الخارجية اهم روافد النقد الاجنبي بالبلاد خصوصا في مجال الصادر اذ كلما زادت حجم الصادرات توفرت كميات كبيره من العملات الصعبة بالبلاد الامر الذي ينشط من حركة الاقتصاد محليا وخارجيا.

ثانياً التوصيات:.

1- اعتماد العمل بالاعتماد المستندية وزيادة المرونة في اجراءاتها دفعا لعجلة التجارة الخارجية.

2- العمل علي الحد من التعامل مع طرق الدفع غير الآمنة مثل الدفع المقدم في التحصيلات لما فية من مخاطر علي العملاء.

3- ضرورة الاستفادة الكاملة من التجارة الالكترونية باعتبارها احد اهم روافد التجارة الخارجية.

4- مواكبة مراشد العمل المصرفي الحديثة للتغيرات في بيئة عمل الاعتمادات المستندية والاهتمام بتوضيح النواحي القانونية فيها.

5- ضرورة تفعيل وتطـــوير الجهـــاز المصـــرفي الســـوداني لينســـجم مـــع المتغيـــرات العالميـــة المتسارعه في تقوية نظم التجارة الخارجية.

6- دخول المصارف المحلية في عملية تمويل المصدرين المميـــزين لـــديها ،الامـــر الـــذي يعـــود بالنفع علي الاقتصاد الكلي بالنفع وعلي البنك ايضا.

7- عمل الدوله وفق مؤسســـاتها المختصـــة مثـــل وزارة التجـــارة الخارجيـــة –وزراة الماليـــة – وزارة الاستثمار علي تشجيع المنتجين المحليين للـــدخول فـــي مجـــال التصـــدير مـــع تقـــديم التسهيلات والتمويل اللازم.

8- تقديم النصح والمشورة لعملاء المصارف عبر واجهات متخصصـــة داخـــل المصـــرف حتـــي يتمكن من موكبة المستجدات في التجارة الخارجية .

9- احكام القواعد العامة للاستيراد والتصدير بواسطة منشورات مصـــدرة مـــن البنـــك المركـــزي تقود الي تقليل المخاطر والسلبيات التي قد تـــنجم مـــن التحـــرر الـــدولي للتجـــارة الخارجيـــة فيما يتعلق باستيراد وتصدير بعض السلع.

10-العمل بقدر الامكان علـــي زيـــادة عـــدد المراســـلين مـــع البنـــوك الســـودانية عامـــة وبنـــك امدرمان خاصة اذ ان هذا الامر يتطلب عمل ترتيبـــات واتفاقيـــات بـــين المصـــارف المحليـــة والاجنبية الامر الذي يمنح البنوك المحلية تسهيلات خارجيـــة تســـاعدها فـــي انجاحهـــا لادارة التجارة الدولية بصورة ممتازة.

11-العمل علي تاهيل الكادر البشـــري بالتـــدريب الـــداخلي والخـــارجي واطلاعـــة علـــي آخـــر المستجدات فيما يتعلق بالتجارة الدولية.

12-تدريب موظفي المصارف الذين يعملون في مجـــال الاعتمـــادات المســـتندية لعمـــل دراســـات علميه في مجال التجارة الدولية حتـــي يـــتم المـــزج بـــين العملـــي والنظري،بالتـــالي تطـــوير ادارة التجارة الدولية لدي المصارف وايجاد موظفين دوليين.

دراسات مستقبلية يوصي بها الباحث:.

1-اثر التحرير الاقتصادي علي حجم الاعتمادات المستندية.

2-دور العولمة في تطوير الاعتمادات المستندية.

3- مخاطر التحصيلات المستندية في التجارة الخارجية.

الـــمـــراجـــــع

1- د.عبدالعزيز عبدالرحمن –اسس التبادل التجاري– القاهرة 1994م.

2- عثمان ابراهيم السيد – الاقتصاد السوداني–(ط2 مارس 199).

3- د.سامي العفيفي–التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير–الدار المصرية اللبنانية (ط1،)1991م.

4- د كمال حسن حسين – اصول التجاره الدولية–مكتبة النهضة المصرية–1993م.

5- د مصطفي محمد عزالعرب–النظرية البحتة للتجارة الخارجية–1995م.

6- د عبدالرؤف رهبان– جغرافيا التجارة الدولية–دمشق 2003–2004م.

7- د حسن دياب – الاعتمادات المستندية التجارية دراسة مقارنة– المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،لبنان 1999م–ط1.

8- الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية–نشرة 500–(اتحاد المصارف العربية2010).

9- صالح الامين –اقتصاديات النقود والمصارف.

10–ماهر كنج شكري–العمليات المصرفية الخارجية–المكتبة الوطنية الاردن.

11–محمد كامل ابو عويضة – الاعتمادات المستندية وبوالص التحصيل.

12–محمود يونس –مقدمة في نظرية التجارة الدولية–الدار الجامعية.

13–الأكايدمية الاسبانية للتجارة الخارجية و إدارة الأعمال ، دراسات في التجارة الخارجية ، الإعتماد المستندي ، موقع إلكتروني على الرابط: www.eeni.org

14–التقرير السنوي للبنك من عام 2000–2010م

15- موقع البنك الاهلي المصري: www.nbe.com.eg

نموزج الصادرات – ملحق رقم(1)

```
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI BCOV R ANOVA COLLIN TOL CHANGE ZPP
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y1

  /METHOD=ENTER x1.
```

Regression

```
[DataSet0]
```

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y1	6,119.18	1,264.700	11
x1	2,215.82	908.226	11

Correlations

		y1	x1
Pearson Correlation	y1	1.000	.638
	x1	.638	1.000
Sig. (1-tailed)	y1	.	.017
	x1	.017	.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.638[a]	.407	.341	1,026.598	.407	6.177	1	9	.035

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6509528.417	1	6509528.417	6.177	.035[a]
	Residual	9485125.220	9	1053902.802		
	Total	1.599E7	10			

a. Predictors: (Constant), x1

b. Dependent Variable: y1

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B	
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1 (Constant)	8087.589	850.363		9.511	.000	6163.934	10011.244
x1	.888	.357	.638	2.485	.035	1.697	-.080

a. Dependent Variable: y1

نموزج الواردات– ملحق رقم(2)

```
REGRESSION
  /DESCRIPTIVES MEAN STDDEV CORR SIG N
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS CI BCOV R ANOVA COLLIN TOL CHANGE ZPP
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT y2
  /METHOD=BACKWARD x1 x2

  /RESIDUALS DURBIN.
```

Regression

[DataSet0]

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
y2	2,634.0909	1,388.53458	11
x1	2,215.8182	908.22594	11
x2	4,240.7273	2,464.19078	11

Correlations

		y2	x1	x2
Pearson Correlation	y2	1.000	.904	.898
	x1	.904	1.000	-.802
	x2	.898	-.802	1.000
Sig. (1-tailed)	y2	.	.000	.000
	x1	.000	.	.001
	x2	.000	.001	.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.949[a]	.901	.876	489.28625	.901	36.268	2	8	.000	1.341

a. Predictors: (Constant), x2, x1

b. Dependent Variable: y2

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Correlations		
	B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part
1 (Constant)	-269.653	409.893		-.658	.529	-1214.868	675.562			
x1	.789	.285	.516	2.764	.025	.131	1.447	.904	.699	.308
x2	.273	.105	.484	2.592	.032	.030	.515	.898	.676	.289

a. Dependent Variable: y2